المملكة العربية السعودية

UNIVERSITY LIBRARIES



عمادة شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO. .... : الرقم

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٦١٦٧ ف ١٤٢١/٥

العنوان: ~~الاستمتاع بالتماس بعض الذهب~~ ليس عنوانه الصحيح

المؤلف: ابن السعود، محمد باشا (ابن علاء الدين) - ١٠٢٥ هـ

تاريخ النسخ: القرن ~~عشر الهجري تقديراً~~ -

اسم الناسخ: - - - - - - - - -

عدد الأوراق: ٤٠ ق - - - - - - -

ملاحظات: - - - - - - - - - -

- - - - - - - - -

٥م/١

٤١٥
─────
أ ٢٠ ؟

الافتتاح ، لابن الأسود، حسن باشا (ابن علاء الدين) علي - ١٠٢٥هـ. كتب في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا.

٤٠ ق ١٤ س ٢٠×١٦,٥ سم

٦١٦٧

نسخة وسط ، ناقصة الآخر، خطها تعليق مقروء.

الاعلام (ط٤) ٢: ٢٠٤ الظاهرية (نحو): ٥٠

١ـ النحو، اللغة العربية أـ المؤلف بـ تاريخ النسخ جـ ـ شرح المصباح للمطرزي.

١٤٤١ / ٥

٢٠/٤/١٤١١

٤٥

[illegible] ایدر ... قطار ... ایدی بابا ... [illegible]
دنیا کوز الیله یوزدیم

دنیا کوز الیله کوردیم اولانی یوق حسرت قیامته قلدی
بو مکتوب کورن یاشی الیله یازدیم اله قوا...

[illegible]

صطي
ابجد هوز كلمن شعفص
شعفص قرشت ضاصفی
اليه فتبارك الله احسن الخالقين

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انزل من السماء الفرقان وخلق من التراب الانسان

وكشف المرشد بان التفسير للاسرار سلطان والصلاة

على نبيه محمد المحفوظ من الضيم نبي عدنان وعلى اله وعلى اصحابه ذو

الكرم والاحسان اما بعد فهذه حواشي كتبتها للصابح

بالافتتاح بالالتماس بعض الاصحاب مستعينا بالملك الوهاب

قال المصنف رحمة الله عليه في صدر الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم

حمد الله ذي الانعام اما كلمة فيها معنى الشرط كما لا يخفى

فيها النفا في جوابها نحو اما زيد فمنطلق تقديره عند سيبويه مهما يكن من

شيء فزيد منطلق ثم حذفت الجملة الفعلية ولزمت ثم ادخلت

اما في مهما فصار اما فزيد منطلق ثم الفاء الى الخبر اشتباه الاشت

باه وقد الشرط والجزاء لفظا فصار اما زيد فمنطلق

الاستعمال في الكلام على وجهين الاول ان

يكون

بعد ظرف

وينبغي على الفهم جرا بها لم يهجم في اتفاق الله

على الهم الا المورد العمهم

سؤال مقدر من جواب بطريق اوردان

في المجمل على طريق الاستئناف نحو جاءني الرجلان

اما زيد فالعالم واما زيد فشر فقد اعرضت عنه

في ان يستعمل المتكلم في ايجاز الكلام المتناهي

من غير ان يتقدم عليه الكلام في وعلى الثاني قوله اما بعد حمد الله

وهو ظرف من الظروف المكانية وكثيرا ما يستعمل

وبعد وههنا لم يحذف فلم يبن بل ترك منصوبا على الظرفية

اما بعد حمد الله

والعامل فيه ما كان معنى حال فما قيل انه انما هو ناب مناب الفعل بمعنى

جهة

والظرف في فحمه فان فصل الكلام لا يجوز ان يتعلق بقوله

هذه فلام قلت

ارحلت على معنى ارحلت بعد الفراغ من حمد الله او بقوله ان

المقاومة بعد النزاع عن حمد الله او يتعلق على معنى ارحلت

ان الحط بعد الفراغ من حمد الله وهذا لا يصح وهو انه لان ان

تعلق ما بعدها من العمل فيما قبلها لان معمولها لا يتقدم عليها لا لفظا

ولا تقديرا الكلام الا تجاوز مطلق ان زيد اضمر لمعمولها واحد

لا يتقدم عليه قوله جاعل التحو في الكلام كالملح في الطعام بين جاعل

على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفا له
شرط وهو التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا فان قيل
جاعل
لا يجوز ان يكون الفرد نعت بلا اضافة الا انه معرفة لان الاضافة
لكن تقدير الانفصال نحو جاعل البلد او المبلد عنه فان قيل لا يجوز ان يكون
موصوفا به صفة لما ثبت من قاعدتهم من ان النكرة اذا
ابتدئت من المعرفة لا يجوز ان يتبع بصفة فلما لم يكن موصوفا
فظهر انه ليس ببدل منه فالجواب عنه ان الموصوف موصوف هنا
محذوف وهذا عمل اسم الفاعل اعني جاعل اعتمادا على هذا الموصوف
وتقديره الجاعل ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه
فح يندفع الاعتراض وشبه النحو بالملح في الكلام لكن في الطع[illegible]
وجه التشبيه بين النحو والملح ظاهر وهو ان استعماله فيه صف له ما [illegible]
استعمال الملح في الطعام مصلح له وترك استعماله فيه صف له كما ان
استعمال الملح في الطعام مصلح له وترك استعماله فيه صف له وهذا
القول حسن لكون هذا الوجه شاملا للطرفين المشبه والمشبه به
ومن صفة وجه التشبيه كونه شاملا للطرفين [illegible]

فلا تحصل من الوجه التشبيه بينهما وهو ان القليل من الملح مصلح
والكثير منه لا يفسد الطعام مصلح الوجه مختص بالمشبه به وهو الملح دون
المشبه وهو النحو وبعد الصلوة على نبيه وهو من السلام الرحمة
ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء والنبي على وزن فعيل
اما بمعنى فاعل من النبأ اي الخبر فيسمى الرسول به لانه مخبر عن الله
سبحانه وتعالى ثم الهمزة تقلب ياء ثم ادغمت فيها واما بمعنى المفعول من
النبوة وهي الارتفاع من الارض والشرف ويسمى الرسول
به لانه شرف على سائر الخلق فقلبت الواو ياء ثم ادغمت فيها والجمع
انبياء والفرق بين الرسول والنبي ان النبي اعم من ان يكون له كتاب
او لا والرسول يطلق على من له كتاب فقط قوله محمد بالجر على انه عطف بيان
النبي وهو في الاصل الذي كثرت خصاله الحميدة قوله سيد الانام مجرور
على الوصفية لمحمد عليه السلام واصله سويد قلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء لما ثبت في قاعدة التصريف من ان الواو والياء اذا اجتمعتا
وسبقت احدهما بالسكون تقلب الواو ياء وتدغم الياء في الياء

والال اصله اهل بدليل تصغيره على اهيل قلبت الهاء همزة

لقرب مخرجهما ثم قلبت الهمزة الفا لكون ما قبلها مفتوحا فصار آل

وقيل اصله اول لان تصغيره اويل قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار آل

وبعد الصلوة على اصحابه الاصحاب جمع صاحب وهو جمع الصحابة وهو

مصدر في الاصل مثل زيد وزيادة الاضافة في قوله اجمعين الى الكلام لما

فيه من تعظيم لان اسم الفاعل ههنا بمعنى الماضي فيكون وضعا للاصحاب

والمد عبادة المقصود والاصل فيه اجمعين سقطت النون بالاضافة

لئلا يلزم الجمع بين الضدين فيه والياء سقطت لفظا فيه وكتابة في لفظ كتب لئلا

يلتبس الجمع بالمفرد والتثنية في قوله فان الولد الاعز جواب اما وهو عطف ان

حرف من حروف المشبهة بالفعل تستدعي الاسم منصوبا والخبر مرفوعا

واسم الولد والاعز صفته والجملة اعني لانه اكمل اسمه مسعود مع ما قبلها

جملة معترضة لوقوعها بين اسم ان وخبرها وهو قوله ارشده ان لفظ

محلها من الاعراب والجملة المعترضة هي التي تتوسط بين اجزاء ما والجملة

المعترضة منها المستقلة وتفيد معنى يتعلق بها او باحد من اجزائها وا

لجميع اجزائها والمعترضة هي التي تتوسط بين اجزاء الجملة المتصلة وهي اسم

ان وخبرها وتفيد معنى متعلق باحد اجزائها وهو اسم ان

ما نوى في الاعراب ان تعليل الثلاثي زان فعل الافعال الناقصة

يستدعي الاسم مرفوعا والخبر منصوب والضمير مستتر فيه

لانه لا يزال او هو زال او هو راجع الى الولد وقوله كاسمه مسعود

ومتعلقه والكاف فيه يحتمل ان يكون حرفا وبمعنى اسما وما اذا كان

حرفا فيكون متعلق بمحذوف تقديره كائنا كاسمه وما اذا كان

اسما فيكون بمعنى المثل والشان والاوجه ان فيها وجها واحدا

وهو ان يقال ان اسم لا يزال ضمير مستتر فيه راجع الى الولد وخبره مسعودا كما

مسعود وسمه حال منه الا ان الوجه الذي ذكرنا اولا اوجه لعدم لزوم تقييد

الدعاء بخلاف الثاني ولانه الاولى ان الولد لا يزال موجودا الى مجيء [illegible]

[illegible] والمجرور على انه الخبر متعلق بالموجود [illegible] فعلا لك شرط [illegible]

الوله مقدم الاضافة ظرف بمعنى حين لانها اذا اضيفت على الماضي تكون ظرفا

فانه بمعنى حين واذا اضيفت على المضارع تكون جازمة [illegible] اذا ضلت

على خبرها يكون بمعنى الا نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ اي ما كل نفس
الا عليها حافظ وهو مسهناقده فلت على انما في قولهم انه يكون
في الذي بمعنى حين والعامل فيها اردت فان قيل لا يجوز ان يكون
العامل فيها مستطهرا قلنا لا نسلم ان يكون مستطهرا عاملا فيها لانه
مضاف اليها ولا يجوز ان يعمل المضاف اليه في المضاف لما كشف اي الولد عني
اي عن المجد الاقناع بخفضها اي بسبب خفضها وفضلة الاقناع اي خباء والاقناع
ما تغطي به المراة على رأسها وفضلة بقية من رأسها والمراد كشف الولد اياها
انه التم البلوغ عنه لانه حجاب كفضلة الاقناع والمصدر اعني الخفض يحتمل ان يكون
مضافا الى الفاعل او الى المفعول وذكر المفعول متروك تقديره العلام على الاول وكشف
عنه بخفض المجد الولد على الثاني وكشف عنه بخفض الولد المجد ولما احاطا
اي الولد بمجد ابيه اي شاء الى المجد خفضا وهو منصوب على انه تمييز بمعنى
الفاعل اي احاط خفض الولد بجداته ولما التم اي احاط الولد ما فيه اي
الذي حصل فيه المجد من الجار والمجرور اعني من خوف بيان
للموصول وانه منصوب المحل على انه حال من الاسم الموصول او من الضمير المستكن

من الضمير المستكن في الظرف والعامل فيه استقر ان كان حالا من الاسم الموصول
او الظرف او المستقر ان كان حالا من الضمير المستكن في فيه وقوله خفضا ومعنى
منصوب على انها تمييز ان بمعنى المفعول اي التم ومعنى ما فيه وخفضا
دائما ان بعض الاساتذة قد قرا بعض هذا الموضع فكل انه اقول اتفاقه
يعرف بها افعال التي بمعنى الفاعل اي بمعنى المفعول وهو ان التمييز يكون
بمعنى الفاعل ان اقدر نحو اشتعل الفاعل الفعل ويكون بمعنى المفعول فظاهر
الجملة اعني اردت ان النطاح فاعلي فيه مرفوع المحل على الخبرية لان وهو اعني
ان النظر يحتمل ان يكون بمعنى الطعم لان يكنى به عن الاكل ويحتمل ان يكون
بمعنى اردت انه لان التحنيط فيه قد يتضمن بمعنى التمييز والجار والمجرور
اي من كلام الامام والمحقق متعلق بانه النظ ومن كلام الابد المتوقف تعالى الدجلي
العالم بانه الكلام ضبط بالفتح والكسر في لغتان وقيل هو مقلوب
من الابد لان العالم جميع العلم كما ان الابد جميع المائة والعالم في الكلام ايات
للتحقيق ومما يدل على كون العلم سبب التحقيق قوله النبي صلعم من شاب بالعلم جاب
ابو عبد ابو قوله ابي بكر مجرور على انه عطف بدل من الامام وقوله عبد القاهر
مجرور عبد الرحمن مجرور على انه عطف بيان له او اضافة ابنا عبد الرحمن مجرور
على انه صفة لعبد القاهر وعبد الرحمن مجرور على انه مضاف اليه لابن الجرجاني مجرور

اي انه صفة لعبد القادر ردء اي لعبد القادر بقوله سقى الله اي ليسقى الله ثراه
وهو منصوب على انه مفعول سقى وبقوله وجعل الجنة اي ليجعل الجنة مثواه
اي موضع اقامته وهو منصوب تقديرا على انه مفعول ثان لجعل و
المفعول الاول الجنة قوله حتى يعلق بطمعه اي يطمع الولد قوله من لفظ
الملوك بالجر على انه صفة لقوله من لفظ وهو تبعيض لمراد الكلام المو
صول يعني ما في قوله ما تيسر منه مرفوع المحل على انه فاعل يعلق وقوله ربنا
يسع الجمع بالرفع على انه نعت لما وهو جمع يسع وهو عبارة عن المائة فان
قيل ان حتى مع اعمالها تدخل على الفعل لانه من حروف الجر وهو مختصة
بالاسم فكيف دخل عليه قلنا نعم الا ان بعد الفعل بعده حتى في تقدير
المصدر بتقدير ان تقديره حتى ان يعلق فح دخل على الاسم تقديرا فان
قيل ان من الواجب في حتى ان يكون ما بعد حتى منتهى الشئ لما
قبلها قلت نعم ان ما بعدها في حكم الجزء لما قبلها لان العلق من
لوازم الطمع ويفيد قوله ... منه لان العلق بالطمع اقوى
منه والنظر في قوله فنظرت في مختصرات المبسوطة بمعنى التفكر لان النظر
اذا استعمل مع في يكون بمعنى التفكر ومع على يكون بمعنى الغضب ومع الى
يكون بمعنى الرؤية ومع اللام يكون بمعنى الرحمة والضمير للمبسوطة والمختصر

المتصل بالمختصرات سابقا الا يكون عبارة عن المبسوطة لا يجوز ان يراد
بانها صفة لها فان قيل ان المبسوطة لا يجوز ان يكون صفة للمختصرات
لعدم شرطها وهو التطابق بينها وبين الموصوف لان الموصوف
بلفظ الجمع والصفة ليس كذلك فالجواب عنه موقوف على معرفة مقدمة
وهي ان الصفة اذا استندت الى ضمير الجماعة كان حكمها حكم الفعل كما جاز ان
يقال النساء جاءت او جئن على صورة الجمع والواحد كذلك جاز ان يقال
النساء جائية او جائيات واذا عرفت تلك المقدمة عرفت الجواب
عنه واما اختيار لفظ الواحد مع ان الواحد والجمع جائز لان
فيكون مختصرا لكونه اخف من الجمع وانحياش الاشكال الوارد على قوله دون كتب ا
لمبسوطة وجوابه ما قلنا انفا والفاء في قوله فوجدت للعطف على قوله
فنظرت وهو معطوف على قوله اردت اكثرها اي اكثر المختصرات وتعاورتها
اي تداولها ايدي الائمة والجلة والائمة فوجدت هنا يجوز ان يكون بمعنى
صادفت فاذا يكون اكثرها مفعولا له والجلة والائمة بدلا
منه ويجوز ان يكون بمعنى علمت فح يكون اكثرها مفعولا اولا والائمة مع

مع ما بعده مفعول ثان واما قوله تعالى وكذا منصوب على التمييز على كلا التقديرين

بين فاو استطلت الى الحلقة اى الولد جمعها اى جمع الكتب الثلثة وهى الالفية

والتتمة وينصب جمعها على انه مفعول ثان لان الحلقة لان متعد الى مفعولين

ومفعول الاول الضمير البارز المتصل به وهو علامه فاما تعلق الباب استفعال فا

جاز متعديا كما استكرمه واستطلت الى الحلقة اى الولد رفعها اى رفع

الكتب الثلثة وهى اعنى رفعها منصوب انه مفعول ثانى لان الحلقة و

مفعول الاول الضمير البارز المتصل به والمصدر اعنى كراتي في

قوله كراتيه ما فيها مضاف الى المفعول وهو ذكر الفاعل مترك تقديره كراتي

ما فيها اى فى الكتب الثلثة والضمير الذى يرجع الى الموصول مستكن فى الظرف

وهى منصوب على انه مفعول له والمجرور اعنى قوله من الاشياء المعا

حة اى المكررة بيان للموصول وان فى قوله وان كنت لا تخلو للوصل

والجار والمجرور اعنى قوله من الافواه متعلق بقوله لا تخلو ما تشقف

منها اى من الكتب الثلثة وهى اعنى تشقف ما فوقه من الحفى وهى ما هو

لازم فلما تعلق الباب استفعال صار متعديا كما استطلت ومفعول قوله

ومفعول قوله هذه المختصر والتنوين فى قوله ونغيت من كل عوض المضاف

عن المضاف اليه وتقديره ونغيت من كل واحد من الكتب الثلثة وما فى قوله

تكرارا مصدرية بمعنى التكرار ولا يحسن ان يكون موصولة لئلا يلزم نفى

التكرار وهى غير منفى وانما قلنا ولا يحسن ولم نقل ولا يجوز اذ يجوز ان

يكون موصولة بحذف المضاف ويكون تقديره ونغيت من كل واحد منها تكرار ما

تكرر استقلالا لما وهو منصوب على انه مفعول له او على انه حال من ضمير نغيت

والمضاف منه ليس باسم المفعول بل هو مصدر ميمى بمعنى التكرار والتكرير منه زائدة

واعراب استقلالا كاعراب استقلالا فيه جواز الوجهين والمضاف فى قو

له المضاف مصدر ميمى والالف واللام فيه عوض من المضاف اليه فالتقدير ونغيت

من كل واحد منها ما تكرر لاجل استقلالها اى ما كونه مستقلا لافادة التكرار

لا اسم المفعول لانه لو كان كذلك يلزم الارتكاب على الحذف بخلاف

ما لو كان مصدرا او ارتكاب نحو فى قوله نغيت حذف علم الى انه من ضمير

المتكلم المتصلة بالتشقيف وهو اعنى حذف مع على الفعل وكذلك فى قو

له فضلة النطائف منصوبة والجار والمجرور اعنى فى رعاية عبارته

الفعلية متعلق بقوله غير مدفوع والضمير المجرور المنفصل راجع الى عبد القاهر ولم
اطلع اى لم اعرف ذكر الشيء من مسائلها اى من مسائل الكتب الثلثة و
محل الموصول في قوله الا ما ندر وشذ مما فيها بينها واذا شذ فاما منصوب
على الاستثناء او على البدلية من ذكر الشيء بحذف المضاف اى لم اطلع ذكر شيء
الا اطلع على ذكر ما ندر وما مجرور على انه بدل من شيء فيه يكون تقديره
الكلام ولم اطلع ذكر شيء الا اطلع ذكر ما ندر فيها ولذكر الذي قدرناه خبر الذكر
الحاصل من قوله ولم اطلع ذكر شيء اذا كان بدلا من ذكر شيء وعنه اذا كان
بدلا من ذكر شيء من مسائلها الا اطلع ذكر شيء من ... اليه في قوله التي ندرت
فان قيل لم لا يجوز على تقدير ان يكون على الموصول مجرورا بان يكون
بدلا من الضمير المتصل بالمسائل اجيب عنه بفوت المعنى وكذا محل الموصول لم ازد فيه
شيئا اجيب الا كان بالزيادة مرادا اما منصوب على الاستثناء او على البد
لية من شيء والضمير المجرور المتصل بالظرف راجع الى هذا المختصر المقدم ذكره
وكان من الافعال الناقصة يستدعي الاسم مرفوعا والخبر منصوبا واو
اسمه ضمير مستتر فيه راجع الى الموصول وخبره حسبا والجار والمجرور

٧٨

والمجرور اعني بالزيادة متعلق بقوله جعلته اى صيرت هذا المختصر بكتابة
المصباح فاشار الى وجه التسمية بقوله ليستضيء بانواره اى بانوار هذا المختصر
يعني انما سميت هذا المختصر بكتاب المصباح ليستضيء محبا بانواره اى هذا المختصر
كما يستضيء بانوار المصباح ويستقي اى يغتنم مغانم اثار هذا المختصر وكسرة اى
طلوبه وجعلته مشتملا على خمسة ابواب وجه الانحصار ان تجاب المبحوث
عنه في هذا الكتاب بلا يخلو من ان يكون موقوفا عليه لمباحث الاشياء او
لم يكن فان كان الاول فهو الباب الاول وان كان الثاني فلا يخلو اما ان يكو
ان يكون البحث فيه عن حيث العاملية او لم يكن فان كان الاول فلا
يخلو من ان يكون لفظيا او معنويا فان كان لفظيا فلا يخلو من ان يكون
قياسيا او سماعيا فان كان قياسيا فهو الباب الثاني وان كان
سماعيا فهو الباب الثالث وان كان معنويا فهو الباب الرابع
فان لم يكن كان الثاني فهو الباب الخامس فيحدها ...
الاول في الاصطلاحات النحوية الباب الثاني في العوامل اللفظية القيا
سية الباب الثالث في العوامل المعنوية الباب الخامس في فصول شتى

من العربية ولما فرغ من تعداد ما شرع في بيان ما فقال الباب الاول في
الاصطلاحات النحوية وههنا سؤال وجواب ذكرناهما في شرح الهداية
المطولة فان قيل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع لانه يقع على القليل والكثير فكيف جمع
ههنا فالجواب عنه من وجهين اما الاول فهو ان المراد من قولهم ان المصدر
لا يثنى ولا يجمع هو المصدر الذي لا يكون بمعنى الغير واما اذا كان بمعنى الغير فيجوز
ان يثنى ويجمع والاصطلاحات ههنا بمعنى المصطلحات واما الثاني فلا
ن المراد منه هو المصدر الذي لا يقصد به الانواع المختلفة اما اذا قصد الانواع
المختلفة فيجوز ان يثنى ويجمع والمراد منه ههنا الانواع المختلفة وعرف الشيخ الكلمة
بقوله كل لفظة دالة على معنى مفرد بالوضع فهي مناقشات الكلمات كلمة و
انما سمي بكلمة كل لانه لو لم يأت بكل يلزم النقض وبيان لزوم النقض ان لفظ
لفظة عام تناول زيد وعمرو وبكر وكلمة وغيرها فاذا قرنت الصفة العامة بلفظ
عام فيكفي ذلك اللفظ في عمومه فلو قال لفظة دالة الخ لكان معناه جميع
اللفظ الدالة على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة وليس كذلك بل كل واحد منها كلمة
فاتى بكلمة كل ليشمل الفرد لان الكل لاحاطة الافراد فيكون معناه كل واحد

كل واحد من اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فهو كلمة تمام استشفاع الكلام
وقيل انما اتى بكلمة كل لان هذا التعريف تعريف بالحد وهو لا يحصل الاجزاء
بذكر الافراد فاذا كانت في الماهية حاجة بكلمة كل حتى يحيط بتلك الافراد الدالة فلهذا
فيها ومن هنا علم عدم ورود الاعتراض بان يقال ان كلمة كل غير واقعة مو
قعها لان فيه من التعرض لاحاطة الافراد والموضع موضع التعريف والتعريف انما
يكون للحقيقة لا للافراد فان قيل لم قدم تعريف الكلمة مع ان
المقصود من التعريف المعرف فلماذا قدم التعريف لان معرفة المعرف اقدم
من معرفة المعرف للتبعية فقدم وضعا ليحصل الموافقة بين الوضع والطبع حالا
قيل لم قدم الكلمة على الاعراب والبناء اجيب بانهما عارضان على الكلمة و
مع ان المقصود من علم النحو الاعراب والبناء اجيب بانهما عارضان على
الكلمة وهي معروض والعارض لا يتصور بدون المعروض فيكون الاهم و
لهذا اهتم اقدم عليهما اعلم ان البحث في هذا المقام موقوف على اربعة
اقسام الاول في حمل اجزاء التعريف واجزاؤه خمسة احدها اللفظ وثانيها الد
لالة بفتح الدال وكسرها وثالثها المعنى ورابعها المفرد وخامسها الوضع

أما الأول أعني اللفظ فهو في اللغة الرمي يقال لفظت الرحى الدقيق
إذا رمته وفي الاصطلاح عبارة عن صوت بالقوة أو بالفعل يعتمد
على مخرج حرف من مخارج الحروف وعرفه بعض المحققين بأنه ما يتلفظ به الإنسا
ن حقيقة أو حكما مهملا كان أو مستعملا وفيه نظر لأنه يلزم منه أن يكون
الحركات الإعرابية لفظا لصدقه عليها مع أنها لا يوجب صدق الكلمة
أي الفاعلية والمفعولية والإضافية فإن أجيب عن النظر المذكور بأن
المراد من اللفظ لفظ مستقل أي شيء يتلفظ به الإنسان من غير انفصال
شيء آخر والحركات الإعرابية ليست بهذه المثابة قلنا ما يخرج عنه كثير من
الأسماء والحروف كياء المتكلم والواو [illegible] وياء النسبة والتصغير ونحو ذلك وأما
الثاني أي الدلالة فهي في اللغة عبارة عن إيصال الطريق المستقيم
وفي الاصطلاح فهم المعنى من اللفظ وأما الثالث أعني المعنى فهو في اللغة
الإرادة وفي الاصطلاح ما يستفاد من اللفظ وأما الرابع أعني المفرد فهو في اللغة
الواحد وفي الاصطلاح عبارة عما لا يدل جزء اللفظ المترتب المسموع على جزء
المعنى وعدم دلالته عليه إما لأنه لا جزء له أصلا أو له جزء لا يدل على جزء المعنى

على الإبهام
لفظ دال مفرد

المعنى ولكن لا يدل على جزء معنى المقصود كعبد الله علما إذا سمي به رجلا
أو له جزء يدل على جزء معنى المقصود ولكن يكون بدون القصد كالحيوان
الناطق إذا كان علما لشخص إنسان وأما الخامس أعني الوضع فهو
في اللغة ظاهر وأما في الاصطلاح فهو تخصيص شيء بشيء
متى أطلق أو أحس الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني
هذا القسم الثاني هو الاعتبارات اعلم أن المص رحمة الله عليه يعتبر اللفظ
مجرد أعني الثاني فقد احترز عن الأول بحسب الدوال الأربع التي ركبه
الكلية في باقي القيود وهي الخطوط والعقود والإشارات والنصب
وبالثاني الداخلة في اللفظ قد احترز عما عبد الله علما لأن الثاني فيه الو
حدة وعبد الله ليس كذلك وكذا كانت المثلة للمهملات ويقيد الدلالة
على معنى قد احترز عن المهملات لأنه يدل على معنى مقيد بالوضع
وقد مثل فيه نحو الرجل ويقبل مفرد كثير عنه لأنه لا يدل على معنى مفرد
بل يدل على معنى ما أحد التعريف والثاني المذكورات من الأدوية
وكذلك اللفظ الحاصل الدال على معنى بالطبع وبالعقل دلالته فيه

وقوله بالوضع يخرج به كشوم المشموم فضلا وكتابة والدليل على الوجود

كالصوت المسموع من وراء الجدار الدالة على تذكر الصوت وتأنيثها

لان دلالتهما على الوجود وعلى تذكيره وتأنيثه ليست بالوضع بل با

لطبع او بالعقل والقسم الثالث في الاسولة مع الاجوبة اعلم ان لقائل

ان يقول ان ذكر المفرد مستدرك لان قيد الثاني في اللفظة لوحدة

يغني عن ذكره لان ذكره للاحتراز عن نحو الرجل وهو خرج به لانه ليس

بلفظة واحدة فالجواب عنه ان الامر ليس على ما قلت اذ اللفظ الو

حدة صادق على غلام الرجل وهو لشدة اتصال الحرف بالاسم وبمجاوزة

العامل منه اياه عند مجيء العامل فلو لم يقل مفرد لدخل في تعريف الكلمة فلما قال

مفرد خرج عنه فان قيل ان ذكر الثاني في اللفظة مستدرك لان ذكر المفرد

يغني عن ذكره لان معنى المفرد لا يكون الا مدلول اللفظ واحد فالجواب

عنه ان عبد الله اذا سمي به رجل يدل على معنى مفرد وهو الشخص المسمى

به بعبد الله مع ان اللفظ متعدد فلو لم يدخل الثاني فيه لدخل عبد الله في تعريف

الكلمة فلما دخل الثاني خرج عنه ولئن سلمنا ان التنوين الثاني في

معنى

معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا والجواب عنه ان التنوين

لا يغني عن ذكره اذ التنكير الوحدة لا على المفرد وليس كذلك لان

الواحد عام والمفرد خاص ولا دلالة للعام على الخاص باحدى الدلالات

الثلث المعتقدة وانما قلنا ان الواحد عام والمفرد خاص لان

الواحد قد يكون مركبا ومفردا والمفرد لا يكون مركبا اصلا والمعتقد حق

ان يعرف بان الوضع يغني عن ذكر المعنى لانه لا يكون الا بمعنى

ويمكن ان يجاب عنه بان تعالى نعم الا ان دلالته عليه بالالتزام والدلالة

الالتزامية مهجورة في التعريفات فان قيل قيل سائل بان قيد اللفظ

منقوض بالضمائر المستترة في الافعال فانها كلمات مع انها ليست بالفاظ فالجواب

عنه انه لا نسلم انها ليست بالفاظ لان المراد من اللفظ اعم من ان يكون

ملفوظا بالفعل او حكما اذ فان تلك الضمائر وان لم يكن ملفوظا بها

حكما بدليل اسناد الفعل اليها وتأكيدها والعطف عليها والبدل منها وغير

ذلك كما لا يخفى والقسم الرابع في الاعراب فقوله قد كلمة لفظة مبتدأ

وقوله دالة على معنى مفرد بالوضع صفة لها واللام ان اعني وعلى الباقي

في الوضع والمعنى يتعلقان بدلالات وقوله في حد المبتدأ ثمانية وقوله
كلمة خبر للمبتدأ الاول وانما دخلت الفاء في قوله فحد كلمة لان المبتدأ
اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره وذلك اذا كان اسما موصولا ل
صلته فعلا او ظرفا كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل
والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم عند ربهم وقوله وما بكم من
نعمة فمن الله او نكرة موصوفة باحدهما نحو كل رجل ياتيني او بالدار
فله درهم وقوله كل لفظة دلت من قبيل المبتدأ النكرة الموصوفة
بالفعل وانما توسط الضمير بين المبتدأ والخبر للحصر لا يرد الحكم
اذا قلت زيد عالم لم يلزم نفي العلم عن غيره واذا قلت زيد
هو عالم يكون بمنزلة قولك ما عالم الا زيد وليس معنى الحصر الا
هذا وجمعها اي جمع كلمة كلمات وكلم وانما بين الجمع مع انه من وظيفة
التعريف اما تصديق لقوله فحد في فصلة النحاة واما لدفع
وهم من يتوهم ان الكلام جمع كلمة بما للكلمات اعلم ان الكلمات فقط لا
الكلم ايضا كما هو زعم البعض اذ لو كان الكلمة الكلم جمعا لانث
الضمير العائد

١٢

الضمير العائد اليه وليس كذلك كقوله تعالى يحرفون الكلم
عن مواضعه ولانث وصفه اليه لكنه لم يؤنث كقوله تعالى اليه
يصعد الكلم الطيب وهي عائد الى الكلمة باعتبار ما صدق الكلمة
عليه ثلثة انواع احدها اسم وثانيها فعل وثالثها حرف وجه الحصر
ما ان يعني كل كلمة لا يخلو اما ان تدل على معنى في نفسه او لا الثاني
الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني الاسم
والاول الفعل اما ان يعني كل كلمة لا يخلو اما ان يكون مستقلة
بنفسها او لا الثاني الحرف اما الاول فلا يخلو من ان يكون
يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل
واما ان يعني كل كلمة لا يخلو من ان يكون ركنا للاسناد او لا الثا
ني هو الحرف واما الاول فلا يخلو اما ان يكون قابلة له بطرفي الاسناد
او لا الثاني هو الفعل والاول هو الاسم فان قيل لم قدم تكون
الاسم على الفعل والحرف قلت انما قدمه لكونه مسندا ومسندا اليه
وغيره لا يكون مسندا اليه ثم الاسم ما جاز ان يحدث عنه والضمير المجرور

بحث الاسم ما جاز ان يحدث عنه

المتصل راجع الى الموصول اعلم ان الاسناد اعم من الاخبار
الحديث لصدق الاسناد على النسبة في فعل الامر والنهي بخلاف الا
خبار والحديث فانهما لا يصدقان عليه لان من لوازمهما احتمال
الصدق والكذب وهو لا يحتملهما واذا عرفت هذا فاعلم ان المص
لو قال الاسم ما يصح ان يسند اليه او في معنى المسند اليه لكان اصوب
ليدخل في تعريف الاسم الاسم الذي في فعل الامر والذي وتمثيله الاسم بقوله
كزيد والعلم والجهل فانك تخبر عن زيد بالمجيء في قولك جاء زيد
وعن العلم بالحسن في قولك العلم حسن وعن الجهل
بالقبح في قولك الجهل قبيح اشارة الى ان الاسم ينقسم الى العين وهو الدا
ل على معنى قائم بذاته كزيد والى المعنى وهو الدال على معنى غير قائم
بذاته وهو على ضربين احدهما وجودي كالعلم والثاني عدمي كالجهل ثم لما
علم المص ان من الاسماء ما لا يجوز ان يخبر عنه اردفه بقوله او كان
اي الاسم في معنى ما يخبر عنه ليكون ذلك شاملا للاسماء اللازمة
للظرفية كاذا واذ ومتى ونحوها حيث فانك لا تخبر عنها اي عن

اذا واذ ومتى

ومتى ونحوها اللازمة للظرفية اي ظرفية اذا واذ ومتى ونحوها
ومحل الاسماء اللازمة للظرفية نصب ابدا ولو حذفت فيها يلزم ان
يكون الاسم مرفوعا قيل ان يكون الوصف منصوبا ومرفوعا
في حالة واحدة وهو ممتنع ولكنها اي اذا واذ ومتى ونحوها في معنى
الوقت وهو اي الوقت مما يخبر عنه اي من الاسماء التي يحدث
عنها في قولك مضى الوقت بانه مضى وفي نحو قولك طاب
الوقت بانه طاب وهو قولك اتسع المكان بانه اتسع المكا
بانه اتسع وفي عد اذ من الاسماء اللازمة للظرفية نظر لانه ليس بلازم
للظرفية ويدل عليه قولهم ان اذ في قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل
مستضعفون في الارض منصوب المحل لوقوع الفعل المقدر عليه
ولو كان للظرفية يكون الفعل واقعا فيه لا عليه وفي قوله تعالى
واذ قال ربك وقع منصوب المحل لوقوع الفعل المضمر المقدر عليه
وفي قوله غير ذلك وكذا في عدة اذا منها نظر الا انه ما قال الدارات اذا
في قوله ان محمد بعد غد يا رب نفس من عند اذا را ... حالها بي ولت با حج مجرد المكر

على البداية من عنده لما فرغ عن تعريف الاسم شرع في بيان
علاماته فقال ومن علامات الاسم اللفظية دخول الالف واللام عليه
وانما اختص دخولهما بالاسم لانهما يفيدان التعريف ويدخلان
فيما هو صالح له وهو الاسم لان الفعل غير صالح له اذ وضعه الواضع
لنكرة وانما قولنا ان هذا يستقيم اليه جمع من ما فعل به ومن جهة با
شمة القصوى ... لا يعتبر بمثل ما دخلت الالف واللام نحو الكلام
والفرس وانما قدمنا الالف واللام مع ... والاخر من غيره ... المقول
ومن علاماته اللفظية دخول حرف الجر عليه وانما اختص دخول حرف الجر با
الاسم لان اثره وهو الجر وانما اختص به افاده بمجرور بمعنى ان المعنى
من قولك مررت بزيد مرور به والفعل لا يكون مخبرا عنه اذ وضعه الواضع
لان يكون مسندا به وانما قلنا لم يختص دخول حرف الجر لئلا يتخلف الاثر من المؤثر
قبل ... ومن علامات اللفظية دخول التنوين مثل ما ... التعريف نحو
رجل وزيد وانما اختص دخول التنوين بالاسم لانه على ستة اقسام تنوين
تنكير وهو تنوين العوض عن المضاف اليه والتنوين المقابلة وتنوين التمكن

فلانه فارق بين

نحو زيد وانما اختص دخول التنوين بالاسم لانه على ستة اقسام تنوين
تمكن وتنوين تنكير وتنوين العوض عن المضاف اليه والتنوين المقابلة
وتنوين الترنم وتنوين الغالي والاربعة الاول مختصة بالاسم اما
التنوين التمكن فلانه فارق بين المنصرف وغير المنصرف وذلك
مخصوص بالاسم لان الفرق ... لا يكون الا في الاسم واما
التنوين التنكير فلانه يدخل على الكلمة ليدل على تنكرها هو صالح للتعر
يف وذلك لا يكون الا في الاسماء اذ لم تكن ... احكام نكرات
الفعل ... التنوين العوض عن المضاف
اليه فلانه يدخل على المضاف عوضا عن المضاف اليه نحو يومئذ وحين
اذ كان الاصل فيهما يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا وحذف
كان كذا لئلا يطول الكلام فبقي يومئذ وحينئذ والفعل لا يقع
مضافا حتى يدخل هذا التنوين عليه عوضا عن المضاف اليه وانما قلنا انه
انه لا يقع مضافا حتى يدخل هذا التنوين عليه لان وضع الاضافة ... حرف
او تخصيص ... يلزم تحصيل الغرض فلم يفيد التعريف والتخصيص و

ذلك بإفادة تنفيس وتأخير لأن في السين قلة حروف ...

حليل ومرة ... لان العرب حيث تستعمل وسوف يعني بمعنى واحد

فصح بذلك توافقهما وعدم ... ومن ذلك قوله تعالى وسوف يؤتي الله

المؤمنين أجرا عظيما وقوله تعالى آمنوا بالله ... فيه ... ربهم ...

من فإنهما في الاستعمال بمعنى واحد في وقت واحد وهو يوم الحشر لكن الفرق

وإن تقابل أن السين فرع من سوف استعمل سوف نظرا إلى الأصل فيما

تستعمل السين نظرا إلى الإيجاز والاختصار ولا تقابل أن السين لو كانت فرعا

لما كانت قليلة الاستعمال بالنسبة إليها لأن تعقل أن من الفروع ما تفو

ق من الأصل بكثرة الاستعمال كنعم وبئس فإنهما فرعا نعم وبئس بكسر العين

فيهما مع أنهما أكثر استعمالا منهما كذا قال شهاب الدين في شرح الذريعة والفعل

ما دخله حرف الجزم وجه اختصاص حرف الجزم بالفعل هو أن أثره هو الجزم

اختص به كاختصاص الجر بالاسم فلو لم يختص بحرف الجزم ... لم يكن ...

لزم تخلف الأثر عن المؤثر وهو ممنوع مثال ما دخله حرف الجزم كلم يكن ...

وما يتصل به الضمير بالفعل الضمير المرفوع والتقييد بالمرفوع يخرج المنصوب والمجرور

والمجرور فإن الضمير المنصوب ليس مختصا به بل يتصل به وبالحرف نحو

ضربك وإنك وبالاسم أيضا عند الشيخ عبد القاهر رحمة الله عليه نحو القصاص

ربك والقضاء بك فإن الضمير منصوب عنده والمجرور لا يتصل بالفعل بل بالحرف والاسم

نحو مررت بك وغلامك والقائلون بأن اتصال الضمير المرفوع ليس

من خواص الفعل لأنه لو كان من خواص الفعل لما يتصل بغيره والأمر بالجملة

لأنه قد يتصل بالاسم كما يتصل به نحو زيد ضارب ... هو واللزوم مثله لأن

بطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم فوجب عليه أن ... فيه ...

وهو البارز لأن ... من الضمير المرفوع المستتر في الاسم وتمكنه

الذي يجاب عنه بأن المراد بالاتصال الاتصال اللفظي دون المعنوي والضمير

المرفوع المستتر في الاسم لا يتصل به لفظا لعدم ظهوره ... فلا إشكال وإنما

اختص اتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل لامتناع ثبوته في الاسم والحرف

وأما في الحرف فظاهر وأما في الاسم فلأنه لو اتصل بالاسم يلزم اجتماع الفاعلين في

المثنى ... في المجموع ولم يتصل به في الواحد [illegible] الباب ... الاطراد

وإنما قيل المتصل اتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل ... مثاله ... قوله

اكرمه واكرما واكرموا الى آخره فالفعل عند اتصال الضمير المرفوع به قد يكون
ساكنا كما مر ومفتوحا كما في الثاني ومرفوعا كما في الثالث ومما يتصل به التا
ء الساكنة يرجع الى كونه دعلى الوضعية للتانيث واحترز بها عن كونه من المتحركة
لان متحركة لا تدخل على الفعل بل تختص بالاسم وانما قيد ان كونها با
لفعل ومتحركة بالاسم التي هي بها بان بيطل تحقيق وهو ان كونها على
التعلية وهو الفعل الدالة على الحدث والزمان والفاعل وباعطاء التفا
وهو المتحركة على التحقيق وهو الاسم نحو ثمرة ان مثال ما اتصل به التاء الساكنة
الى كونه نحو نصرت ونعمت وبئست ونحو ليس اكو ومثال الرابع بعد قوله
نصرت ونعمت وبئست لان في فعليتهما خلاف والصحيح فعليتهما فادخلها
ما هي علامة الفعل وهو التانيث وان كونها للتنبيه على مذهب الاصح
ودل اي الفعل ثلثة امثلة وجا طلاء على ثلثة امثلة ان الفعل لا يخلو
ان يكون اخباريا او لم يكن فان كان الثاني فهو الامر فان كان
الثاني فهو الاول فهو لا يخلو ان يكون مضيا موجودا اي الاول
الماضي والثاني المضارع الامر المفتوح الآخر مثال المفتوح الآخر من

من الثلاثة

بل

مثال المفتوح الآخر من الثلاثي المجرد من الزوائد وحرف
العلة نحو نصر ومثال من الرباعي المجرد عنهما نحو دحرج ومثال من
الثلاثي المزيد فيه نحو اكرم وسمي اي المفتوح الآخر الماضي وا
نما بني لان موجب الاعراب مفقود فيه وانما وجب بناؤ
ه على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون فهو ا
لمشابهته بالاسم بوجه ما وهو قيامه مقام الاسم تقول
مررت برجل ضرب كما تقول مررت برجل ضارب بوجه ما وجه
بناؤه على الفتح وهو وهو اعني الماضي تتبع الآخر
وانما لان يعرض مانع يمنع عليه عنه فيوجب ضمه وهو
عند اتصال واو الضمير نحو ضربوا لان الواو اذا كانت مما
ما قبلها مضموم البتة للمجانسة بينها او سكونه وذلك
عند اتصال بعض الضماير نحو ضربت ضربت وضربنا
وانما وجب اسكانه عند ذلك فرارا عن توالي الحركات
ت فيما هو كالكلمة الواحدة اعني الفعل وفاعله وعند الانو

دعا ورمى اصلهما دعو ورمى قلبت الواو والياء الفا فيهما
لتحركهما وانفتاح ما قبلهما او حذفت وهو عند اتصال واو
الجمع الماضي المعتل اللام نحو دعوا ورموا اصلهما دعووا ورميوا فحذ
فت الواو والياء بعد قلبهما الفا كما مر وعند اتصال تاء التا
نيث الساكنة بالماضي المذكور نحو دعت ورمت والاصل فيهما
دعوت ورميت قلبت الواو والياء فيهما الفا كما مر ثم حذفت
لالتقاء الساكنين والثانية من الامثلة الثلثة للفعل فاتيها
قب اى الذى يتعاقب على اوله احدى الزوائد الاربع
وهى الياء فانها اعطيت للغائب المذكر والتاء وهى اعطيت
للمخاطب المذكر والغائبة المؤنث والالف فانها اعطيت للمتكلم الواحد مذكر
كان او مؤنثا والنون وهى اعطيت لما فوقه اى فوق المتكلم
الواحد مذكرا كان او مؤنثا وقوله نقول يفعل هو وتفعل انت
او هى وافعل انا ونفعل نحن مثال لما يتعاقب على اوله احدى الزوائد الاربع وانما اعتقب هذه الزوائد
الاربع على اول المضارع لانه وجب تمايزه بين الماضى والمضارع لان الفعل لما كان صادرا عن الغائب
او عن المخاطب او عن المتكلم الواحد مع غيره فلابد ان يجعل علامة من الحروف ليستدل بها على ذلك فاختاروا منها
الياء والواو والالف لكثرة دورانها فى الكلام وزادوا من بينها حرف الياء للغائب لكونها من وسط المخرج

طب
الياء للغائب لكونها من وسط المخارج وكونه متوسطا بين المتكلم والمخا
طب فاعطى المتوسط وهو الياء المتوسط وهو الغائب لمناسبة بينهما ثم
زادوا الواو للمخاطب مطلقا وقلبوا الواو تاء لما فى تعاقبها من اجتماع
امثال المستكره لتكرره فى كلمة واحدة واحترزنا بقولنا فى كلمة واحدة عما
اجتمع فيه الامثال كما فى نحو واو ونحو وادونيا لان الاجتماع فيه حالة بقاء الو
او وهو ان فاء الفعل قد يقع واوا فلو زيدت عليها واو للمخاطب

ثم دخلت عليها الواو الاخرى للعطف لزم اجتماع الامثال المستكره
فحمل عليه ما عداه لان زيادتها مستكره ابدلوها التاء لانها كثيرا ما تبدل
من الواو نحو تراث وتجاه والاصل فيهما وراث ووجاه ثم جعلت للغائبة
تبعا للمخاطب فى المضارع لانها فى الماضى جعلت تابعة لها مع ان الماضى ا
صل وجعلها تابعة للمخاطب فى الفرع اولى واحرى ولم يجعلوا فيهما بالسكا
ن التاء لعدم الامكان اسكانه لوقوعه اولا بخلاف الماضى فان الاسكا
ن فيه ممكن لعدم وقوعها اولا بالتحريك فيه اذا ابتدئ بها من الفجر وقوعه
الالتباس بين المعلوم والمجهول فى الكسر لوقوع الالتباس بلغة من تكلم بكسر حرف المضارعة

او بعما وهو نعلم فان قيل ان فى الفتحة اخفيا الالتباس بالياء المذكر والمؤنث
فلم لم يغير فحوا منه اجيب بان التغير التعدي التغير بعيد عنه لهم كذلك للواحد
والجمع قال تعالى رتبهم لك قنوت وقال الله تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك
وجرين بهم بريح طيبة فالفتحة فى الاولى اصلية كفتح نرد وفى الثانى عارضية
كفتحة نستقوا لانه جمع تكسير جعلوا بدلا من تغير ماسواه كان بزيادة كرجال فى رجل
او بنقصان كادر فى ازار او بتغير بتكسيرها نسقف فى سقف فلا وجه لادراجها
فى ملك فتعين الثالث والتعديد التغير فى المضارع من حيث ان تاء
التى للخطاب اصلها واو بحذف فابدلها تاء تانيث وحذف فهى باقية على حالها ثم قصد
وابزيادة الالف للمتكلم الوحدة لوجاء الاول طلب التشوا فتح اولى ثاد
الثانى ان الالف والام من مبدا مخارج لانه من اقصى الحلق وهو مبدا عالمى
ريحا والمتكلم هو الذى يبدا الكلام فيناسب الالف ثم كونها من الابتداء
بها فجعلها نبوا من الحرف المد الذى لان تنزاه للتكلم مع غيره قصد وا
لما زيادة حرف قريب منها فوجب دوا النون ترسيا فيما ذكروا البعو زيادة
تلحا لكونها علما فى الماضى وانها لم يزد ووانهذا الحرف فى الماضى مع انه قد كان
اما كلاهما تمم

ثم كانت احدهما او مع الغايب او مع التى طلب وعم المتكلم
وحده او معنا مع الفرادان الدا بايبان ان فروه المستقبل بعد الى
بيان الماضى والمذكر فى ضابطه المجرد فناسب ان يعطى المقدم
للمقدم والمذكر للمؤخر واذا تحقق هذا فتقول فى ضوله والثا للغايب
المذكر والتا للمخاطب الغايبة المؤنث نظرا والصواب الثا
تفعل والثا للغايب المذكر والجمع المؤنث الغايب والثا للمخاطب
مطلق والغايبة المؤنث المفردة وثنا وسمى بالثعاف علم
ادرى احدى الزوايد الاربعة المضارع قال شهاب الدين فى
شرح الزنية وانما سمى بذلك لان به الاسم من وجوه
الاول انهما متشابهان فى الحركات والسكنات نحو ضارب
ويضرب وهو تنقض بالماضى فى غير الثلاثى نحو ضارب وضارب
وبالمضى الثلاثى نحو طلب طالب وهو سهاد مثل ذلك كثير
الوجه الثانى ان الفعل شبيه بالاسم لما لكونها صالحا للزمان الحال
والمستقبل والتعليل والتخصيص شبه الاسم نحو رجل كما تخصص الاسم

لوجد معنيا به فصل اللام كذلك الفعل يختص كالاسم بالزمان
المستقبل به فصل السين او سوف او به فصل قد للتقليل وهذا انما
يتحقق بالماضي فانه يشارك الاسم في الشيوع كشيوعه اذا كان مجردا
عن قد لانه يحتمل البعد والقرب والوجه الثالث وقوع المضارع مو
قوع الاسم نحو زيد يضرب كما تقول زيد ضارب وهذا ايضا وجه انه
منتقض بالماضي الذي يقوم مقام الاسم بلا مانع نحو زيد ضرب كما تقول
زيد ضارب والوجه الرابع دخول لام الابتداء على كل واحد من الاسم نحو
والمضارع ويتحقق هذا ايضا بالماضي لان اللام الواقعة بعد لو تدخل الاسم وا
الفعل الماضي فانك تقول تحت ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة وتقول لتجادلو
السموم لسقوا والوجه الخامس ان الفعل المضارع والاسم عند اطلاقهما
شيا صدوره للحال نحو زيد يصلي وعمرو مصلي قلت والماضي وجد اذ
مثل هذا الوجه وان لم يكن هذا الوجه هو ان الماضي والاسم يشتركان
في دخول منذ ومذ عليهما دون المضارع وفي باب التانيث التي تلحق
اخرهما دون المضارع وفيها لما ظهر بطلان هذه الوجوه فيما

بها

بها المضارع الاسم لزم الاثبات فيهما بوجه ليس في الماضي و
هو ان المضارع معانا يتعاقب على صيغته يتعاقب العوامل وهو
كونه منفيا او مثبتا نحو لم يضرب علة ومعطوفا ومستانفا كما ان الاسم
معان يتعاقب عليه يتعاقب العوامل وهي الفاعلية والمفعولية
والاضافة فلهذا اشتهر كافي الاعراب بهذا ما ذكره ابن الحاجب
في شرح المفصل ثم كلامه وهو ان المضارع مشترك بين الحال
والاستقبال فاذا دخلت عليه اي على المضارع لام الابتداء فلفظي اي المضا
رع للحال والقائل ان يقول اللام الداخلة للحال لو كان حاصلا
للحال ينبغي ان لا يجامع مع حرف الاستقبال للمنافاة بينهما بطلا
لان يجامع معه كقوله تعالى ولسوف اخرج حيا فالمقدم مثله ويمكن
ان يجاب عنه بان اللام تفيد التاكيد مع الحال وفي هذه الاية فقط والمراد
من نفي التاكيد لان لام التاكيد جامعت مع حرف الاستقبال فلمعنى
لام التاكيد مثال المضارع الذي دخل عليه اللام الى فانه نص للحال
كقوله تعالى اني ليحزنني ان تذهبوا به فانه اي الحزن المعترف بان

اللام في هذه الآية ما كان فاعلها للمضارع لمحال ان الذي جاء ب
ليس بموجود في ذلك الكلام ويمكن ان يجاب عنه بان المضاف
محذوف تقديره اللام التي لم يثبت شيء يحصل تصور ان يذهب اليه و
التصور موجود فيه وهو الاشكال واورد فلت عليه اي المضارع و
السين او سوف فهي للاستقبال نحو سيخرج او سوف يخرج و
الثالث من الامثلة على الثلثة ينبغي للفعل الموقوف الآخر لان
الامر عند الكوفيين معرب بجزم بلام مقدرة وعند البصريين مبني
موقوف الآخر والصحيح ما ذهب اليه الفرق بينهما كما يعرفون
لان الفعل انما كان معربا لمشابهته التي تحصل بحروف المضارع عليه
فلما حذفت عاد الى البناء فلهذا اشار المصنف الى مذهب الصحيح بقوله
الموقوف الآخر ويسمى اي الموقوف الآخر الامر نحو انصر اعلم ان
الامر ماخوذ من المضارع بحذف الزوائد ثم ينظر الى ما بقي بعد الحذف
وان كان ساكنا فلا يخلو اما ان يكون العين مكسورة
او مفتوحة او مضمومة فان كان مكسورة تجتلب همزة الوصل مكسورة
للاتباع نحو

للاتباع نحو اضرب لا مفتوحة لئلا يلتبس الافعال ولا مضمومة اما لد
فع الثقل او لدفع الالتباس ثانية وبناء المجهول نفس المتكلم وحده
بمضارع ضرب ولا اعتبار لحركة الافرادات ان يجاب بانك كيف
اما كذا ان كان مفتوحا تجتلب همزة الوصل مكسورة نحو اعلم لا
مفتوحة لئلا يلتبس بماضي الافعال ولا مضمومة اما لدفع الثقل او لد
فع التباس ثانيه وبناء المجهول المتكلم وحده بمضارع علم وان كان
مضموما تجتلب همزة الوصل مضمومة نحو انصر للاتباع لغة العين
لا مفتوحة لئلا يلتبس بمعلوم المتكلم وحده المضارع نحو ولا بمكسورة
لئلا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية الى الضمة الحقيقية ولا اعتبار با
ساكن لانه ليس بحاجز حصين عليهم وان كان بعده واو او ياء وان كان ما بقي
بعد الحذف متحركا يترك على حاله ويسكن الآخر نحو عد ودحرج اصله
تعود وكذا الكل ما كان مشتقا على طريقة افعل نحو عد وضع وجاب
وجرب اي يشتق الامر من مضارعه كاشتقاق افعل من تفعل
وانما قال مشتق احترازا عن نحو عسى له ومه فانهما يفيدان فايدة الامر واخرها

وانما صح قوله فان الامر فانه غير مشتق من الفعل وقوله على طريقة
فعل احترازا عن مثل نزال ودراك فانهما مشتقان ويفيدان فائدة
الامر الا ان اشتقاقهما ليس على طريقة افعل وانما قال على طريقة
افعل ولم يقل على طريقة صيغة افعل ليدخل فيه مثل عند وزن فانهما يكونان
على طريقة افعل ليس على صيغة افعل ولما فرغ عن مباحث الاسم
دعوى علاماته وعن مباحث الفعل وعلاماته شرع في الحرف
فقال الحرف ما جاء اي الذي جاء لمعنى ليس اي ذلك المعنى بمعنى
اسم ولا فعل نحو هل وبل وذلك اي مجيء الحرف لمعنى ليس بمعنى انهما
لان الاسم يكون حديثا ويكون محدثا عنه وفي قوله والفعل يكون
حديثا ويكون محدثا عنه جاز فيه الرفع والنصب اما الرفع فعلى انه
معطوف على محل اسم ان واما النصب فعلى انه معطوف على لفظه قال
صاحب المقاليد فان قيل هذا غير مستقيم لان الفعل في قوله والفعل
يكون حديثا ولا محدثا عنه يكون حديثا ولا محدثا عنه يكون محدثا
عنه ابدا ان المراد من نفي كون الفعل محدثا عنه انه لا يحدث عن لفظ

الفعل

انه لا يحدث عن لفظ الفعل باعتبار المعنى وهو يستعمل فيه كما في نحو
ضرب زيد وفي قوله والفعل يكون حديثا ولا محدثا عنه يستعمل
فيه لفظ الفعل باعتبار معناه بل يستعمل اسمه والاسم لا يجوز من ان
يكون محدثا عنه ويقولنا باعتبار معناه وهو يستعمل فيه خرج الجواب
عن الحديث عن الفعل في نحو فعل ماض لانه لم يقصد فيه الا نفس اللفظ
في نحو هذه الفاء جاز الرفع والنصب في قوله والحرف رواية بغيابي
بطلة بايي الفعل والاسم لا يكون حديثا اي الحرف ولا يكون
ايضا محدثا عنه نحو هل وبل فانهما لا يكونان حديثا ولا محدثا
عنهما ولاجل ان الحرف ارتباطه بما لم يتمكن من متعلق وذلك
المتعلق اما اسم او فعل ولا يصح ان يكون بحرف لاقتضائه الى
التسلسل واذا قد عرفت في صدر الكتاب ان الكلمة ادكل واحد من هذه
الاقسام الثلثة وهي الاسم والفعل والحرف وسمى ثابتة والفاء
في قوله فاعلم انه شرط اجواب لقوله واذا قد عرفت اذا اي
استلف اي اذا تركبت ومنها اي من الاقسام الثلثة اسم وفعل

وقوله وإذا اشتمل اسمان وأفاد أي الفعل مع الاسم أو الاسمان

سميا أي الفعل مع الاسم أو الاسمان [illegible]ـلا أو جملة وحد الكلام

ما تركب من الكلمتين إلى الأخرى بحيث [illegible] الإفادة التامة ونه

يعني [illegible] شرط أن يفيد [illegible] مع فائدة تامة احترازا

من قائم أبوه [illegible] قائم أبوه وذلك مما لا يحتاج إليه لعدم

قولنا المسند لأن الإسناد على ما قررنا [illegible] صادق عليه وإنما

شرط في حصول ثلاثة شروط أحدها التأليف والثانية كون

التأليف من فعل واسم أو من اسمين والثالث الإفادة التامة

اعلم أن قوله إذا ائتلف إشارة إلى الشريطة الأولى وقد احترز

بها عن إفراد الكلمة نحو زيد وعمرو ونحو ذلك وقوله فعل واسم أو

اسمان إشارة إلى الشريطة الثانية وقد احترز بها عن التأليف

ليس من فعلين أو حرفين أو حرف أو من الاسم والحرف لانتفاء المسند

مع المسند إليه أو وجد منهما بخلاف التأليف من فعل واسم أو اسمين

وقوله وأفاد إشارة إلى الشرط الثالثة وقد احترز بها

من التأليف

من التأليف من اسمين على وجه التقدير نحو [illegible] على وجه الإضافة

فيما نحو غلام زيد وعلى وجه التوصيف نحو الرجل العالم ونحو ذلك كالمركب

المزجي نحو بعلبك والمركب من الجار والمجرور نحو من زيد قال الشهاب

الدين في شرح الزبدة لا يخفى أن جاز بمركب من الحرف والاسم

وهو كلام تام فيلزم بطلان الحد لأن نقول إن حرف النداء نائب

مناب أدعو ففي التقدير هو مركب من الفعل الإنشائي والاسم فإن

قيل إن الإسناد في أدعو خبري فيحتمل الصدق والكذب وكلما

يحتمل الصدق والكذب فهو إخبار لا إنشائي قلت لا نسلم أن أدعو

إذا ما يحتمل الصدق والكذب لكونه منقولا عن الإخبار إلى الإنشاء كبعت

واشتريت ثم كلامه اعلم أن الفرق بين الكلام والجملة عموم و

خصوص مطلق لأن كل كلام جملة ولا ينعكس وذلك لأن صلة الموصو

ل والمركبة الواقعة صفة للنكرة ونحو ذلك جملة وليست بكلام فإن

بطل قول من قال إن الكلام والجملة لفظان مترادفان والجمل أربعة

الأولى فعلية والثانية جملة اسمية كما ذكرنا في الاسم والثالثة جملة

ظرفية والرابعة جملة شرطية مثال الجملة الظرفية عندي مالي ومثال
الجملة الشرطية نحو ان تأتني اكرمك وهي عند بعض داخل من الجملة الظرفية
سؤال وجواب وهو انه ارد علينا ما يطابع الحقيقة وهو الحمل على ارجحية وهو
ان المسند والمسند اليه لا يخرجان ان يعرض لهما ما يسلبهما صلاحية السكوت
عليهما وجعلهما يحتاجان الى جملة اخرى او لا الجملة الشرطية نحو ان تأتني زيد
فاكرمه واما الثاني فلا يخرجان يكون المسند موجزا مع المسند اليه لفظا
او تقديرا او لا يكون فان كان الاول فهي الجملة الاسمية نحو زيد قائم
او قائم زيد فان كان الثاني فلا يخرج اما ان يكون المسند ظرفا وما جرى
مجراه او لا فالاول هي الجملة الظرفية نحو في الدار زيد وامامك الامير والثاني
وهو الجملة الفعلية نحو زيد وانما قدم الفعلية على الاسمية لان الفعل هو ضرب
الاصل في الاسناد والفاعل هو الاصيل في الاسناد واليه والمبتدأ والخبر فرعان
عليه فلذا قدم ما يحمل بها وانما قدم الاسمية على الظرفية لان العامل فيه
مقدر بخلاف الاسمية والاصيل الظهور ولما قدم الظرفية على الشرطية لان
لان الظرفية جملة واحدة والشرطية جملتان والواحد مقدم على

٢٦

مقدم على الاثنين والتنوين في قوله وكل نائب بدل عنه المضاف اليه تقدير
الكلام وكل واحد من الجمل الاربع تقوم مقام المفرد فتنسى الى كم
واحد من الجمل الاربع اعراب اي اعراب المفرد محلا فيكون فيها اي
في الجملة التي تقوم مقام المفرد في جانب الكلام والاول وذلك اي قيام
الجملة مقام المفرد متعدد بالاستقراء في ستة مواضع وجدها في
خبر المبتدأ سواء كانت اسمية نحو زيد ابوه قائم او فعلية نحو زيد قام ابوه
او شرطية نحو زيد ان تعطه يشكرك او ظرفية نحو زيد في المسجد و
ثانيها في الخبر باب ان نحو ان زيدا ابوه ذاهب او قد ذهب ا
بوه او ان تعطه يشكرك او في السوق فمحل الجمل الاربع فيهما مرفوع
لوقوعها موقع المفرد وثالثها في الخبر باب كان نحو كان زيد ابوه
او قام قائم ابوه او ان تعطه يشكرك او عندك ورابعها في المفعول الثاني
في باب ظننت نحو ظننت زيدا ابوه قائم او قد قام ابوه او ان تعط
ه يشكرك او في البيت فمحل الجمل الاربع فيهما منصوب لوقوعهما موقع
المفرد المنصوب وخامسها في صفة النكرة نحو مررت برجل صورته حسن

بعد عسله هو
حدك باير بيكلسته
تا پير بيكلسته سيد

الحكم
الحكم عكك على فعيف

سن صورة وان شاه حسه بعيب حصحص فجملي بينها الجميع مجرور
لوقوعها موقع المفرد المجرور وشاه سره فيه الحال نحو جائني زيد وغلامه
راكبا او وقد ركب غلامه او وهو ان شاء الله تعطه او يعلي كتفه سيف
فجملة الحال الاربع فيه منصوب لوقوعها موقع المفرد المنصوب واعلم ان
الحال اذا كانت جملة فلا يخلو اما ان يكون اسمية او فعلية او شرطية
او ظرفية فان كانت اسمية فالربط فيه اما بالواو والضمير نحو جائني زيد وغلا
مه راكب واما بالواو وحدها نحو جئتك والشمس طالعة واما بالضمير وحده كقو
له نحو كلمته فوه الى في وان كانت فعلية فلا يخلو اما ان يكون فعلها ماضيا او مضا
رعا فاذا الاصل لا يقع موقع الحال لانه طلب غير ثابت نفعه مع ان الحال ان يكون
ثابتا بالغير فان كانت ماضيا فلا يخلو اما ان يكون مثبتا او منفيا الا ان
في الاثبات يجب ان يكون قد ظاهرة الحال ومنظرة نحو قوله تعالى او جاءو
كم حصرت صدورهم اي قد حصرت وذلك لان الماضي يدل على الانقضاء وا
لحال يدل على عدم الانقضاء فلا بد من قد يقرب الماضي من زمان الحال واما اذا كان
منفيا فلا يدخل عليه قد ظاهرة ولا مقدرة لان فاتت بينهما وبيانها ظاهر علي م

قال او ادنى لبث

جع او ادنى لبث فان كانت مثبتة فالربط فيه اما بالواو والضمير نحو
جائني زيد وقد ركب او بالواو وحدها نحو جائني زيد وقد طلع الشمس
او بالضمير وحده نحو زيد قد ركب وان كان الاول فبالضمير وحده اذا لم
يكن مصدرا بقد لشبهه باسم الفاعل وامتناع الواو فيه نحو جا
ءني زيد يركب وانما قلنا اذا لم يكن مصدرا بقد لانه لو كان مصدر
ا بقد ليس بالضمير وحده بل يدخل عليه الواو كقوله تعالى لم تؤذونني وقد
تعلمون اني رسول الله اليكم وان كان منفيا فبالواو والضمير نحو
جائني زيد وما يركب او بالواو وحدها نحو جائني زيد وما طلعت
الشمس او بالضمير وحده نحو جائني زيد ما يركب وان كانت شرطية وا
نها لا يقع تماما موقع الحال بل الواو زيد وقوعها حالا تجعلها خبرا عن
ضمير ما اريد الحال عنه نحو جائني زيد وهو ان سال تعط فيكون
الواقع مع فحكمها حكم الاسمية دون الشرطية وان كانت ظرفية
فلا يخلو اما ان يقدر الظرف عاملا في اسم مظهر بعدها او في ضمير مستكن
فيه راجع الى ما اريد الحال عنه فان كان الثاني فبغير واو نحو

جاءني زيد فرسي وان كان الاول فانبع فيه الا ان
اثبات الواو ونحو جاءني زيد وعلى كتفه سيف او على كتفه سيف
ويستوي ذلك اى يستوي خبر المبتدأ والخبر في باب كان والمفعول
الثاني في باب ظننت وصفة النكرة والحال لان المعنى ويسترك
وقوع الجملة في هذه المواضع الستة موقع المفرد وانه لم يبين وقوعها
فيما موقع المفرد في اللبيب فصل في بيان الاعراب الاعراب
هو ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل اختلاف آخرها بسبب
اختلافها وهو الاعراب يحتمل ان يكون مشتقا من قولهم
اعربت معدته اذا فسدت اذا فسد عربتها وهو اى الاعراب يحتمل
ان يكون مشتقا من اعرب الرجل عن حجته اذا بينها لان الاعراب تبين
المعاني لانك اذا قلت ما احسن زيد فلو
لم تعرب لم يعرف انه تعجب
او نفي ام استفهم فاذا نصبت
زيد تبين ان المراد منه

بسم الله الرحمن الرحيم
الرحمن الرحيم
ا ب ت ث

او تعجب ام نفي ام استفهم فاذا نصبت زيد تبين ان المراد منه التعجب
واذا رفعته علم ان المراد منه نفي الحسن عنه واذا جررته مع رفع احسن
علم ان المراد منه الاستفهام وفي عبارة [illegible] لانه لا يختلف آخرها
بل يختلف هيئة آخرها من الرفع والنصب والجر فلا جرم ان يقول الاعراب
ان يختلف هيئة آخر الكلمة اعلم ان من الواجب في التعريف ان
يذكر الجنس اولا والفصل ثانيا فقوله ان يختلف جنس متناول للاختلاف
الاوسط وقوله آخر الكلمة فصل يخرج اختلاف الاوسط كاختلاف الراء والنو
ن في قولك جاءني امرؤ وابنم ورأيت امرأ وابنما ومررت بامرئ وابنم
ودخل فيه اختلاف آخر من في قولك من زيد ومن الرجل ومن ابنك وبقوله
باختلاف العوامل احترز عنه لان اختلاف آخرهما باختلاف العوامل
بل لالتقاء الساكنين [illegible] وفي التعريف نظر لان التعريف غير مانع لدخول
والبس منه كاختلاف آخر من في قولك جاءني رجل منو ورأيت رجلا منا
ومررت برجل مني وينبغي ان يكون التعريف مانعا وجامعا فالاولى
ان يزيد فيه قيد آخر وهو في لفظ المتكلم بالعامل احترز عنه فان هذا الاختلاف في آخر من وان كانت

باختلاف العوامل الداخلة في لفظ المتكلم بالعوامل وانما هو
في غيره اعلم ان من الواجب عليك ان تجعل لفظا وتقديرا المرجح
المبني المعرب بادخال المحل نحو هو لانه لا يختلف آخره باختلاف ا
لعوامل جاءني هؤلاء ورأيت هؤلاء ومررت بهؤلاء فانه معرف
على هؤلاء انه اختلف آخره باختلاف العوامل الداخلة عليه يكون اختلافه
محل وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة دون اولها واوسطها لان الا
عراب يدل على احوال الذات والكلمة تدل على الذات ولا يجيء المعنى الا
حوال الا بعد الفراغ عن الذات وقيل الاعراب لا يكون في اول الكلمة
لانه يلزم الابتداء بالساكن ولا في اوسطها لئلا يلتبس بنية الاوزان
بتغير الاعراب فلم يبق الا آخر الكلمة فيكون فيه مثال اختلاف آخر الكلمة
باختلاف العوامل لفظا نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وما
في آخره اي الاسم الذي في آخره الف لازمة لا يظهر فيه اي في ذلك
الاسم الاعراب لمانع مثاله كالعصا والرحى فان الاعراب فيه غير ظا
هر نحو هذا عصا ورحى ورأيت عصا ورحى ومررت بعصا ورحى لعدم قبول
الالف الحركة وما

جعل الالف الحركة وما آخره اي الاسم الذي ثبت في آخر
ذلك الاسم ياء مكسورة ما قبلها اي ما قبل الياء ساكن آخر
ووقع حالة الرفع والجر يكون الضمة والكسرة على الياء ثقيلة
ويتحرك آخره في حالة النصب لخفة الفتحة عليها مثاله نحو جاءني
القاضي ورأيت القاضي ومررت بالقاضي قال الله تعالى اجيبوا داعي
الله وما سكن اي الاسم الذي سكن ما قبل واوه او
ياءه اي واو وياء ذلك الاسم كدلو وظبي فحكمه اي ذلك الاسم
حكم الصحيح في جري الاعراب على الآخر في الاحوال الثلثة تقول هذا
دلو وظبي بالرفع ورأيت دلوا وظبيا بالنصب ومررت بد
لو وظبي بالجر ولما فرغ عن تعريف الاعراب وبيانه شرع في
اصل الاعراب فقال واصل الاعراب ان يكون بالحركات لكو
نها اخف من الحروف وادل على المراد ولكنه قد يكون
بالحروف وذلك ان يكون الاعراب بالحروف في ثلثة مواضع
احدها في الاسماء الستة المعتلة حال كونها مضافة الى غير ياء المتكلم وهي

ابوه واخوه اي بغير ياء المتكلم وفوه وهنه وحموها وانما قال حموها

بزيادة الضمير لان الحم اقارب زوج المرأة فاضيف الى الاناث وذو مال

تقول في حالة الرفع جاءني ابوه وفي حالة النصب رأيت اباه وفي

حالة الجر مررت بابيه وكذا البواقي فالحاصل انها بالواو في حالة الرفع وبالالف

في حالة النصب وبالياء في حالة الجر فيدل الواو فيها على حالة الرفع وتدل

الياء فيها على حالة الجر وشرط في كون اعرابها بالحروف الثلاثة شرطان

احدهما ان يكون مضافة لانها لو لم تكن مضافة لكانت معربة بالحركات

تقول هذا اب ورأيت ابا ومررت باب والثاني ان يكون الاضا

فة الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة الى ياء المتكلم لكانت مبنية

عند اكثرهم او معربة اعرابا تقديريا عند بعض ولقائل ان يقول

ان من الواجب عليه ان يقول بعد قوله مضافة الى غير ياء المتكلم

مكبرة لانها لو كانت مصغرة لكان اعرابها بالحركات نحو جاءني اخيك بالرفع

ورأيت اخيك بالنصب ومررت باخيك بالجر ويمكن الاجابة عنه بان لم يذكر

لما ذكر لفظها مكبرة تحقيق من ان يذكرها ذلك الى ان يعده ونقول ان

ما ذكرتم من

ما ذكرتم من الجواب يقتضي الاستغناء عن قوله مضافة لان لفظها

مذكورة بالاضافة والجواب عنه انه لو اقتصر على لفظ ابوه لتوهم انه اذا

كان مضافا الى مظهر نحو لفظ المكبرة لتوهم منها ما هو خلاف الواقع

الى زيد ليس حكمه كذلك مع ان حكمه كذلك وليس انه لو اقتصر على لفظ

المكبرة لتوهم منها ما هو خلاف الواقع واعترض بعض الائمة بانه يكون ا

عرابها بالحروف الثلاثة محتاجا الى شرط اخر وهو الواحدة لانها لو ثنيت ا

وجمعت لكان اعرابها اعراب سائر الاسماء المثنات والمجموعات واقو

ل الجواب عن هذا الاعتراض هو الجواب بعينه عن الاعتراض الاول

بان من الواجب عليه ان يقول مكبرة وانما كان اعرابها بالحروف

لان الحروف وان كانت فرعا على الحركات الا انها اقوى من الحركات

لكون كل حرف من حروف العلة كحركتين فاختار هذه الاسماء المثنى والمجموع الغ

عين على الافراد بالاعراب الاقوى من بين المفردات بين الاسماء

اعرابها بالحروف التي اقوى ليكون فيما المفردات الاعراب بالحركات

التي هي الاصل وبالحروف التي هي اقوى منها وخصها بين الاسماء

لكونهما مشابهتين للمثنى في السلامة لتسلم سلامة واحده منهما ذاتا اخر كالاب
للابن والاخ للاخ وحصول معنى الاضافة ليظهر تلك الذات اللازمة
فيقوى تلك المشابهة مع ان صلاحية اللام بنفسها ومجي الافراد
يقوم مقام الحركة ومع عدم حرف فيها يكون به الاعراب العامل واللام
وثانيها في التثنية الذي يكون بالالف والنون او بالياء والنون
وفي الجمع الذي يكون بالواو والنون او بالياء والنون وقيد بذلك
لانه لو جمع بالتاء الثاني يكون الاعراب بالحركات ولكلامنا في الاعراب
بالحروف مثال التثنية في حالة الرفع نحو جاءني مسلمان ومثال الجمع
في حالة الرفع نحو جاءني مسلمون ومثال التثنية في حالة النصب نحو ر
أيت مسلمين ومثال الجمع في حالة النصب نحو رأيت مسلمين ومثا
ل التثنية والجمع في حالة الجر نحو مررت بمسلمين وبمسلمين وانما
كان اعرابهما بالحروف لانهما متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف
فرع على الاعراب بالحركات فاعطي الفرع كما اعطي الاصل للاصل وانما
اعربا بهذا الاعراب المعين لان التثنية لا يلتبس الجمع بلا اعراب

ولو جعل اعراب

ولو جعل اعراب الجمع لا يلتبس بالمثنى لا بلا اعراب ولو جعل اعرابهما بالو
او في حالة الرفع وبالالف في حالة النصب وبالياء في حالة الجر لوقوع
الالتباس بينهما لا سيما في حالة الاضافة نحو رأيت زيدي اكرم
ليعلم انه مثنى او مجموع فاحتاجوا الى التوزيع فوزعت هذه الحروف
بينهما بان جعلوا اعراب المثنى بالالف في حالة الرفع لوقوع الا
في المثنى ضمير المرفوع نحو ضربا ويضربان واعراب الجمع بالواو في لو
قوع الواو فيه ضمير المرفوع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما با
لياء في حالة الجر واتبعوا النصب فيهما الجر وفرقوا بينهما بفتح ما قبل
الياء وكسر النون في التثنية فلطلب الخفة لكثرتها وقلة الجمع ان علم بالنسبة
اليهما فقضاهما بالثقل المذكور واما كسر النون فيها فلان النون
في الاصل ساكن والاصل في تحريك الساكن لان حركة الساكن حركة
بناء لحصوله بلا عامل فيختار لها ما هو ابعد الحركات وهو الكسر وانما فتح
لان الكسرة ابعد الحركات لان الكسرة لا تدخل في بعض المعربات
اعني حالة بحرف وما يضارع بخلاف الرفع والنصب وانما فتحنا الن

النون في الاصل ساكن لانه من الحروف الواردة على هيئة واحدة
فصل فيها ساكن لانه من وما كسرها قبل الياء في الجمع فلعلة استثقال
وثقل الكسرة وانما فتح النون فيه فلانه لو كسرت يلزم في حالة
الرفع النقل من الضمة الى الكسرة وفي حالة النصب والجر اجتماع يلزم
اجتماع الكسرة ولو ضمت يلزم اجتماع الضمات وفي الثاني اعني في
حالة النصب والجر النقل من الكسرة الى الضمة وانما تبعوا النصب بالجر دون
الرفع لانه الى الجر اقرب مثل الرفع في المخرج فاحمل على الاقرب اولى منه
على الابعد وثالثها في كل حال كونه مضافا الى مضمر كي يحكم كلا اذا كان كذ
لك حكم المثنى في كون اعرابه بالحروف الناقصة [illegible]
لفظا لكون [illegible] الفاء هو لا ينفك على الاضافة حتى يستغني عن تجرده
عن النون ومعنى لكونه مثنى المعنى [illegible] انه لا يضاف الا الى
فيكتسي حكم المثنى وانما قصروا الاعراب بالحروف الناقصة حال اضافتها
الى المضمر لانه اذا كان مضافا الى الغائب فلا غلب ان يتبع تاكيده
[illegible] في كونه مضافا الى المتكلم والمخاطب وان لم يتبع تاكيده لا تقول

ا ب ت ث ج ح خ د ذ ر س ش
ص ض ط ظ [illegible]

لا تقول في حالة الرفع جاءني كلاهما نفسه اذا كان مضاف الى مضمر واما
كلاهما وفي النصب رأيت كليهما وفي حالة الجر مررت بكليهما بخلاف ما اذا
كان مضافا الى المظهر واما اذا اضيف الى مظهر لفظ [illegible] فحكمه حكم ما
العصا لفظا اي في كون الاعراب تقديريا جاءني كلا الرجلين
ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وانما جعل لفظا لانه ليس
هو موافق له معنى لانه مثنى المعنى بخلاف العصا فلم يعط ذلك لفظ
اسم [illegible] العصا لا يكتب الا بالالف لكون الالف منقلبة
عن الواو ولا لاشتباه [illegible] والخلاف [illegible] في انقلاب الفاء كلا خلاف
ومن جعل الفه منقلبة عن الواو كان القياس ان يكتب بالالف
ومن جعل منقلبة عن الياء كان القياس ان يكتب بالياء [illegible]
الجر والنصب في ثمانية مواضع وهي التثنية والجمع كما ذكرنا [illegible]
الاعراب بالحروف الثلاث من المواضع التي يستوي فيها [illegible]
والجر لان جمع المؤنث فرع جمع المذكر تابع له كما [illegible]
لئلا يلزم زيادة فرعية الفرع على الاصل لان مزية [illegible] الفرع

وإنما قلنا زيادة مرتبة ولم تقتصر على مزية الفرع على الأصل لأن مزية
الفرع على الأصل ثابتة من حيث أن إعراب الجمع المؤنث
بالحركات والجمع المذكر بالحروف وقد تقدم أن الأصل في الإعراب أن يكون
بالحركات فمثال الجمع المؤنث بالألف والتاء نحو جاءتني مسلمات ورأيت
مسلمات بالجر ومررت بمسلمات بالجر أيضا والرفع من المواضع التي
يكون النصب والجر فيها سواء وأما ما لا ينصرف نحو جاءني أحمد بالرفع
نحو رأيت أحمد بالنصب ومررت بأحمد بالنصب أيضا إلا أن الجر تابع للنصب
بخلاف نحو مسلمات لكون الجر متبوعا فإنه لمشابهة الفعل وجب المنع بحيث
بعده فلما كان ممنوعا منه اتبعوه عليه بخلاف غيره والذي يلتبس من مواضع
التي يستوي الجر والنصب فيه الضمير والاستواء فيه لما اشتراك الجر
المنصوب والمجرور معنى المفعولية فالكاف في أكرمتك منصوب وكذلك
الكاف في مررت بك لأن التقدير جاوزتك والضمير فيه
مرفوع لفظا وكذا في لهما أن جاوزوا في محله وكذا الجمع من التثنية
الجمع نحو أنتم ولهم فإن قيل إن استواء الجر والنصب في الضمير

٢١

في سبب التأنيث فلا يناسب أن يذكره في باب يجيء بعده لأن
مكانا مناسبا في المعربات والجواب عنه قيل إن المكان المناسب استواء الجر
والنصب من غير النظر إلى أنه معرب أو مبني هذا أما ذكره صاحب
الكافية ههنا قيام الحرف مقام الحركة النون التي في يفعلان
يا يثبت في الأول والثاني في الثاني وفي يفعلون وتفعلون وتفعلين
وإنما قامت النون فيها مقام الحركة لأنه لما وجب أن يكون
هذه الأفعال معربة ابتداء دون المضارعة فيها ولم يمكن أن يجعل
فيها اللام متعقب الإعراب لأن الضمائر التي بعده وجب كونه
على وجه واحد ولم يمكن جعل الضمائر حروف الإعراب لأنه في ا
لحقيقة ليست من نفس الكلمة وجب أن يزاد حرف تقوم مقام
الحركة فوجد ولذلك حروف المد واللين لكثرة دورانها في الكلام
ولم يمكن زيادتها فيها لأنها لو زيدت فيها يلزم اجتماع الساكنين في المثنى
والواو في الجمع والياء في المخاطب المؤنث مع لزوم التقاء
الساكنين في كلمة واحدة من الأمثلة المذكورة فإن زيدت

فاعلم الذي يبش
قال فاعل صورياسي
في يفعلان
وجب وجب أن يكون
هذه الأفعال معربة
حروف الإعراب
له الحركة

ساكنا به فلما لم يكن زيادتها فيه زادوها فاشبهها بها وجعل النون
علامة الرفع وانما جعل ثبوت النون فانها اي النون علامة
الرفع لان الثبوت مقدم على السقوط والرفع مقدم على اخواته
فتناسب ان الثبوت مقدم فيعطي المقدم للمقدم وانها تسقط
في حالة النصب والجزم كسقوط الحركة اي مثل سقوط الحركة
من الفعل المفرد الصحيح مثال الفعل المثنى الذي تسقط نونه
في حالة الجزم والنصب نحو لم يفعلا ولن يفعلا ومثال الفعل المجموع
الذي تسقط نونه فيهما معا نحو لم يفعلوا ولن يفعلوا ومثال الفعل المخاطب
الذي تسقط نونه فيهما معا نحو لم تفعلي ولن تفعلي وانما كان سقوط
النون علامة الجزم والنصب لانهما موخران عن الرفع والسقوط
موخر عن الثبوت فاعطي الموخر للموخر للمناسبة ومن قيام الحرف مقام
الحركة حروف المد واللين الحاصلة في الفعل المعتل الآخر فانها اي حروف
المد واللين تثبت حال كونها ساكنة في حالة الرفع نحو يغزو ويرمي
ويخشى وادرجت الياء الاولى مع الواو مع الياء وانها تسقط في حالة

الجزم

في حالة الجزم كسقوط الحركة اي مثل سقوطها في الجزم نحو لم يغز
ولم يرم ولم يخش وتتحرك الواو والياء في حالة النصب بالفتحة
نحو لن يغزو ولن يرمي وتثبت الالف حال كونها ساكنة في حالة النصب
مثلهما اي مثل الواو والياء في حالة الرفع نحو لن يخشى وانما تثبت
الالف ساكنة فيهما لانها تمتنع الالف عن الحركة لانه لزم لو حركوها
تغييرها اي كونها الفا فصل في تعريف الاسماء الاسماء على ضربين
بيانه احدهما معرب وهو اي المعرب ما تختلف آخره باختلاف العوامل
اي كما قرأنا في الفصل المقدم وثانيهما مبني وهو اي المبني ما كان
حركته وسكونه اي الذي تكون حركته وسكونه لا بعامل اوجبه
ثم لما فرغ من تقسيم الاسماء الى القسمين المذكورين
شرع في تقسيم المعرب فقال ثم المعرب على اربعة انواع الاول منصرف
ما يدخله اي الاسم الذي يصلح ان يدخله الجر مع التنوين
وانما فسرنا الدخول بالصلاحية لئلا يخرج عنه بعض الاسماء
المعرفات اللازم النصب نحو طلحة وفاطمة وغيرهما والاسماء الد

الا اقلة عليها اللام لزوما تحد الجر والصفات التي شرح على المعرب
غير منصرف ما لا يدخله اي مع التنوين الذي للتمكن لفظا او تقديرا بالضما
لان غيره قد يدخل عليه نحو مسلمات وجوار علما وقولنا لفظا احتراز
عن الحكم اذا التنوين الذي للتمكن قد يدخل عليه حكما وهو تم يقال لم
جوابا بجب الجر تنجب الجر التبع لان اسم الفاعل
لا يعمل النصب الا مع التنوين علم ان مما ذكرنا ان من الواجب
عليه ان يتقيد بما قلنا واعلم ان الجر كما كان في امتناع الجر منه
سببان الاول ان امتناعه ليس بمقصود على حدة الا ان الجر لما كان
شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم ومصاحبة اياه في الاختصا
تبعوا الجر اياه في وهو الاصح المذهب والثاني ان
امتناعه منه مقصود على حدة وجهه ان الجر كما ان كان الا
عرب وغير المنصرف لما شابه الفعل منع التنوين الذي هو
علم التمكن لفظا ومنع بعض وجوه اعراب الاسم وهو الجر وانما
قلنا ان الاول اصح لان الجر لو لم يكن تابعا للتنوين في المنع

في المنع لما يعود الجر في حالة الضرورة الى عادة التنوين فقط
اللازم ممنوع لانه يعود فيه كقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو
المسك ما كررته يتضوع فالملزوم ممنوع انتفاء في بطلان اللازم
ينبئ عن بطلان الملزوم واشار الى ترجيح المذهب الاول بقوله
لجمع التنوين والقول في بيان كون المذهب الاول اصح بانه
لو لم يكن الجر تابعا للتنوين في المنع لما عاد والجر حيث امتنع الى
التنوين حالتي الاضافة ودخول اللام فلما عاد والجر حيث امتنع
لحاق التنوين اعلم ان الجر غير مقصود بالمنع على حدة بل بالتبعية
للتنوين غير مستقيم لان يجوز ان يقال ان الاسم اذا اضيف
او دخل الالف واللام خرج عن شبه الفعل فصار كما هو عنده
بعضهم لدخول ما لا يوجد في الفعل عليه فاجيد ما سقط للمنع
به وهو الجر واما التنوين فلم يكن بوجود اللام او الاضافة فلا
يعود وكان اي غير المنصرف في موضع الجر مفتوحا كما تقول انه لو
قال ابدل فقوله مفتوحا منصوبا لكان الفتح من الالقاب

القاب اكثر وكلامنا في المعربات وانما نقول الفتحة من افعالي
هذا منصوب يكون في قوة قولنا هذا مفعول به
فلو قال في موضع قوله مفتوحا منصوبا لكان في
قوة قوله كان في موضع المفعول او هذا مجموع
ان الفتحة في حال الجر في قولك مررت باحمد ليست بدالة
على ما دل عليه الفتحة في رأيت احمد حتى لا يصح اطلاق
النصب عليها بل هي حركة نائبة مناب الكسرة لعلة اوجبت ذلك
ومنها في قوله والاسباب المانعة من الصرف تسعة متعلق بقوله
المانعة وهي اي تلك التسعة التعريف والتانيث ووزن الفعل
والوصف والعدل والعجمة والتركيب والجمع الاقصى والالف وا
النون المضارعة اي المشابهتان لالفي التانيث في
الهاز ايدتان زيدتا معا وفي عدم قبول التا وكون الزائد
الاول منهما الفا والثاني نونا ومصدرهما في الوزن
فان شككت في سكران كيف هما سيان والمراد من التعريف
بان

هنا العلم دون غيره لان المعارف خمسة وهي العلم والمضمر والمبهم
والمعرف باللام والمضاف الى احدها معنى وما يعمل العلمية
ما غير صارف من الصرف اما تعريف في المضمر والمبهم فلان المضمر والمبهم
مبنيان وباب ما لا ينصرف من المعربات واما تعريف المعرف باللام
والمضاف الى احدها معنى فلانهما يجعلان غير المنصرف منصرفا وفي حكم
المنصرف على اختلاف المذهبين فالاصح ان لا يجعل المنصرف غير المنصرف
وان يجعل بشرط الاقسام باسم لا تعين ان التعريف المانع من الصرف
هو العلمية حتى يجتمع في الاسم سببان منها اي من تلك الاسباب التسعة
او تكرر واحد منها منع من الصرف اي منع الاسم من الصرف وانما منع الاسم
من الصرف عند تحقق السببين لان كل واحد من تلك الاسباب التسعة
فرع شيء فالتعريف فرع التنكير لان كون الاسم منكرا
والتانيث فرع التذكير لمجيئه في الاسم العام مجردا عن الزيادة ومجيء المؤنث
فيه بعدها ومعها علامته مما يكون فرعا لما يجيء يكون بدونها ودون
الفعل فرع الاسم لان الفعل فرع الاسم فيكون وزنه فرعا على الوزن الكم

لان الفعل فرع الاسم فيكون وزنه فرعا ووزن الاسم والوصف فرع
الموصوف لان تابع له وما هو تابع فهو فرع والعدل فرع المعدول
عنه لتاخره عنه والعجمة فرع العرب لان لغة كل قوم اصل بالنسبة ا
ليهم ولغة غيرهم فرع على لغتهم والتركيب فرع الافراد لان هو موقوف
عليه والجمع فرع الواحد لكون حصوله موقوفا على حصول الواحد
واما الالف والنون ففيه خلاف قال الكوفيون ان الالف والنون
يمنعان الصرف اذا وجد سبب اخر بالاصالة لا للمضارعة فيكونان
فرعان على زيدتا عليه وقال البصريون ليس لهما معنى يعتبران به
فرعان شيء من جهة كانا علامتي التذكير لا يكونان فرعين على ما زيد
تا عليه الا انهما يمنعان الاسم من الصرف عند تحقق سبب اخر لمشا
بهته لالفي التانيث وجه المشابهة قد مر وقول البصريين اولى اما
لهذه الجهة واما لانه لو كان كونهما فرعا على ما زيدتا عليه سببا واحدا
لكان لهما شيء ويجوز عند تحقق سبب اخر غير منصرف وهو
منصرف فاذا حصل في الاسم اثنان منها يصير كانه فرعا من وجهين

فشبه الفعل

٢٥

فشبه الفعل الذي هو فرع الاسم من وجهين الاول ان الاسم مستغن عنه
في الافادة والفعل غير مستغن عنه فيها وما لا يكون مستغنيا فهو فرع و
الثاني ان الفعل مشتق من الاسم والمشتق فرع المشتق منه فلما اشبه
فاخذ سببان الفعل من وجهين قطع عما قطع عنه الفعل وهو التنوين
وتبعه الجر بالتنوين وما تكرر فيه سبب واحد فكانه اجتمع فيه سببان
فيمنع الصرف واما السبب الواحد غير المتكرر فلا يمنع الصرف لان الاسم مع
الواحد مما يلي جانب الاصل وهو الصرف وباء الفرع وهو ترك الصرف فلم
يترجح ذلك بجانب الفرع فجذبه الاصل لكونه اصلا اقوى الاصل في الاسماء
الصرف واذا اجتمع فيه الاثنان يرجح جانب الفرع على جانب الاصل معه
فيمنع الصرف وما وجد ذلك فيه اي الاسم الذي وجد غير المنصرف فيه الاخر
اسما جنس منها ما لا ينصرف في حالة التنكير وهو احمر افعل وهو يمنع الصرف
حال كونه صفة في الاصل بالحقيقة لا على التوهم وبهذا القيد احترز ناعم
ارجع نحو نا مررت بنسوة اربع فانه منصرف لعروض الوصفية فيه و
عن مثله الصدر وافعل فانهما منصرف عند سيبويه لعدم تحقق كونهما وصفين

في الاصل ولا يعتبر في ان سعيد حي بان عبر حي بان يقول ان
خرقه اربع انما هو لا تتفاوت شرطا وزن الفعل وهو عدم قبول
التاء لكونه قابلا لا لعروض الوصفية وانما يجب عنه ان
المراد من التاء التي لا يقبلها وزن الفعل هو تاء التأنيث والتاء التي
يقبلها اربع ليس تاء التأنيث بل تاء الذكر الموضوعة لعلامة المذكر
فلا يصدق ما ذكرت فتعين ان الفوائد روي في الصفة مثال الفعل
ومنها صفة نحو احمر فانه غير منصرف للصفة ووزن الفعل ومنها فعلان
الذي يجي مؤنثه فعلى نحو سكران فان مؤنثه سكرى وهو غير منصرف
للصفة والالف والنون واحترز بقوله الذي مؤنثه فعلى عن فعلا
ن الذي يجي مؤنثه فعلانة نحو سعدان وسعدانة وندمان
وعريانة فانه منصرف في النكرة لخروج الالف والنون عن المضارعة
لالف التأنيث بدخول التاء عليهما والعدل نحو ثلاث ورباع وهما
عدلا عن ثلاثة ثلاثة واربعة اربعة فانهما غير منصرفين في حا
لة التنكير للصفة والعدل وما فيه الف اي الاسم الذي حصل فيه الف

الف

الف التأنيث فانه يمنع الصرف سواء كانت مقصورة او ممدودة
مثال الممدودة حمراء وبيضاء ومثال المقصورة نحو حبلى وبشرى لان
الف التأنيث فيها قائمة مقام السببين اي افاد الف علم التأنيث
سمات في لحقه وبناء الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلام حبل و
بشر ثم اليه الالف بل هي صيغة موضوعة عليها لم تأنيث الخ
والجمع الاقصى وتقييده بالاقصى اشارة الى ان شرط الجمع التكسير
وانما قلنا السالم وانما الجمع التكسير احترازا عن مثل صنوان ونبات
بوسف فانه ليس جمع التكسير والمراد بالجمع الاقصى ما يكون
بعد الفه حرفان متحركان اما حقيقة كمساجد وتقديرا وهو
اما بالادغام كدواب او بالحذف كجوار او ثلاثة احرف اوسطها
ساكن وذلك ان عين وهو اي الجمع الاقصى يمنع الصرف حالة
التنكير لتكرر الجمعية وما بعده مثل اهمال مثال اساور وانا
عيم من المجموع والجار والمجرور اعني مما كان بعد الف حرفان
للموصول في معول وما كان اي الجمع الذي كان على مثالها

بان يكون بعد الف حرفان متحركان او بان يكون بعد
الف ثلثة احرف اوسطها ساكن ومثال الجمع الذي كان
على مثال اساور يكون بعد الف حرفان كحجر ومثال الجمع
الذي كان على مثال اناجيم بان يكون بعد الف ثلثة احرف اوسطها
ساكن بل حرفان متحركان نحو مصابيح فانهما غير منصرفين وان
لم يتكررا فيها الجمعية لما بينهما من حيث الوزن فلا امتناع من الجمع مرة
اخرى فان كان الاوسطانه كان الاسم منصرف كصياقلة وانما كان
الاسم منصرف اذا كان الاوسط متحركا لانه اشبه المفرد لفظا و
معنى اما لفظا فظاهر لانه مثل كراهية وطواعية وصولة واما مفرد
ان حقيق واما معنى فلان معنى الجمع كلمة يقع على افراد كثيرة
كما ان مفهوم المصدر كذلك وان كان ثاني الحرفين بعد الف
الف الجمع ياء حذفت الياء في حالة الرفع والجر وتنوين
الاسم واثبتها اي الياء في حالة النصب بغير تنوين مثاله في حالة
الرفع هؤلاء جوار ومثاله في حالة الجر مررت بجوار ا

داما في

واما في حالة النصب فتقول رايت جواري وانما اورده بعده فاعلم
لان الكلام اذا كان مشكلا يفتقر الى التامل فان دابهم يقولون
عند عقيبه كذا لان فيه اشكالا لان جوار منصرف في الرفع والجر ولا ينصرف
فكان هذا الموضع التامل فلذا قال فاعلم اولانه لو لم يقل فاعلم
يكون جوار بالان الوجوب يقف على حالة النصب بالالف فيكون
بعد الف جوار ثلثة احرف اوسطها متحرك فيكون حاله مالا ينصرف
فيكون منصرف كصياقلة فلما اتى بفاعلم وقف عنده اي لم يقف على
باجوار اعلم ان اصل جوار في حالة الرفع عند الاخفش جواري بان
تنوين اذ الاصل في الاسماء الانصراف ومنعه بعلل بحصول اسباب
عارضة فلما كانت الضمة على الياء ثقيلة حذفت فالتقى الساكنان
احدهما التنوين والثاني الياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين
فاذا كانت خارجة عن مثل اقصى الجموع لكونه على وزن سباع و
سوار وبياض وسلام وكلام فينصرف واما في حالة الجر فالياء فيه
اعلت مثل ما اعلت في حالة الرفع هذا عند الاخفش واما عند سيبويه

تكون الصداد

فان اصله جوارُ في حالة الرفع جاءني جوارٍ بغير تنوين لانه غير منصرف
عنده ثم حذفت الضمة لكونها ثقيلة على اليا فبقيت اليا ساكنة ولما كانت
اليا في المفرد اعني اذا كانت ساكنة ومكسورة ما قبلها الاكتفاء با
لكسرة نحو والليل اذا يسر والكبير المتعال تخفيفا حذف اليا في الجمع لكونه
ثقيلة بالنسبة المفرد فبقي جوار والتنوين فيه عند سيبويه عوض من الحركة
وقيل عن اليا المحذوفة والاول اولى لان حذف اليا لاجل التنوين فلا
يكون عوضا عنها لانه لم يحذف الا بعد وجوده وانما يكون الشي
عوضا عن الشي بعد ثبوت حذفه لغيره واما في حالة النصب فباثبات
غير منصرف ولو قيل في حالة الجر مررت بجوارٍ بالفتحة لكان له وجه لكونه
غير منصرف وفتحة الفتحة على اليا وستة من الاحد عشر لا ينصرف في حالة ا
لتعريف وهي الاسم الاعجمي العلم مثاله نحو ابراهيم واسماعيل فانهما غير منصرف
فيهن للعلمية والعجمة فاذا نكرتهما بان سميتهما اشخاصا متعددة ا
فتهما لغا بها بالسبب لان العلمية شرط في العجمة وان كمتت
نحو لجام او فرند رجلا صرفته لان العجمة النكرة غير مؤثرة في منع الصرف
لكونها



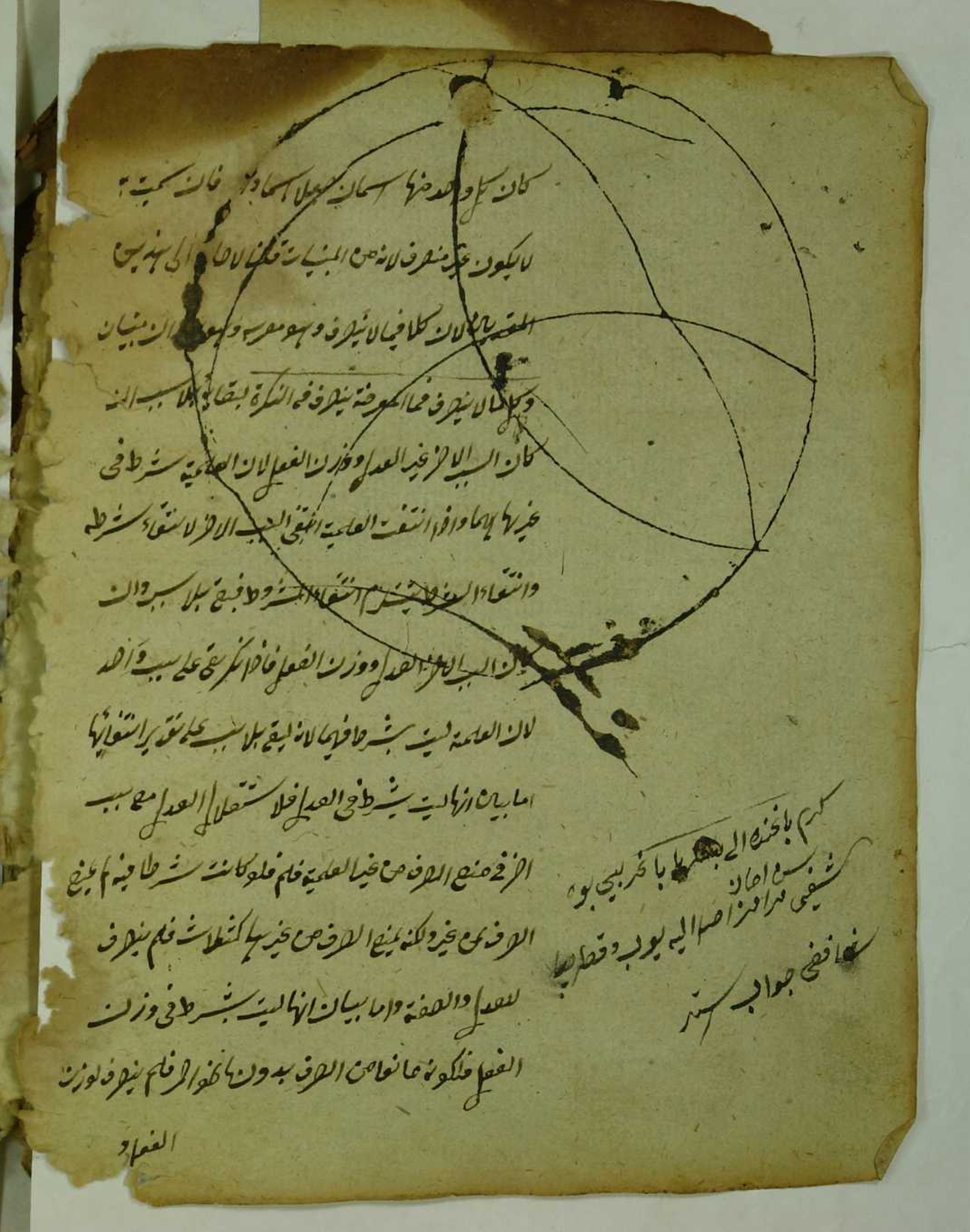
الاسم من الصرف عند تحقق سبب آخر بشرط ان الاسما من الصرف
عدم قبول التا ولهذا انصرف عمل والثاني الثالث تحقق بالفعل
ولهذا الصرف وده وستة والرابع من تلك الستة التي تمنع الاسم من
الصرف في حالة التعريف المعدول مثاله كعمر وزفر فانهما غير منصرفين ا
العلمية والعدل وانما قال عدلا عن عامر وزافر المعرفتين فانهما
لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون كل واحد منهما اسما
مستعملا المنكرة وليس شي في النكرة يسمى عمر وزفر زمانه فف
حوله تعالى بام الا الطبلا مة من النوع الاخر فانه صفة كذا فرولس
بمعدول فلو سميت به رجلا هذه الصفة وعرفه في هذا الا انه لم يوجد
الا في الاعلام والاوهام يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن عامر معرفة
كذلك قال صاحب الضو في حالة التعريف المؤنث لفظا حقا له
كطلحة وسلمى فانهما تمنعان من الصرف للعلمية والمؤنث لفظا او
علم ان العلمية مشروطة فيه لانه لو لم يكن علما لكان في معرض
الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر في هذا الباب

هو اللازم ولهذا انصرف

لكونها مقترنة بكلام منهم من حروف التنوين وحرف التعريف والاضافة
والثاني من تلك الستة التي تمنع الصرف في حالة التعريف وما
في آخره ان الاسم الذي يكون في آخره الف ونون مزيدتان
مثاله كعثمان وسفيان فانهما لا ينصرفان للعلمية والالف
والنون المزيدتين فان نكرتهما لبقائهما بلا سبب آخر العلمية
شرط فيهما اذا كانا في اسم ولا يلزم ان سبب ابان يقول ان
المثنى بالمسمى به نحو كلبان ينبغي ان يكون غير منصرف لما با
وابه للعلمية والالف والنون مع انه منصرف ويمكن ان يجاب
عنه بان يقال ان المراد بالالف والنون المتلازمتان بحيث
لا ينفك احدهما عن الاخر بوجه بخلاف الالف والنون في المثنى
لانهما ليست كذلك لانفكاك النون في حالة الاضافة والنصب وا
الثالث من تلك الستة المانعة للاسم من الصرف في حالة التعر
يف ما فيه وزن الفعل مثاله كاحمد ويزيد ويشكر فانها غير
منصرف للعلمية ووزن الفعل اعلم ان وزن الفعل انما

هو اللازم ولهذا الصرف فائدة في قولنا مررت بامراة قائمة
مع تحقق الوصف والتانيث وفيه ايراد اصلي نظرا لان التانيث
فيما كان غير منصرف في حالة التعريف لا في حالة التنكير وهي غير
منصرف فيهما معا كما عرفت وقد وقع في بعض النسخ وسلمة
وهو مستقيم والعكس لكان وقع تصحيفا عن الكاتب او
المونث معنى مثاله كسعاد وزينب فانهما لا ينصرفان للعلمية
والتانيث معنى واعلم ان العلمية شرط وجوده فيه الحالة
لو لم يكن علما لم يكن غير منصرف ولهذا كان جريحي في قولنا
مررت بامراة جريح منصرفا مع المنافيه التانيث معنى والصفة
والسادس من تلك الستة التي يكون غير منصرف في حالة
التعريف الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا مثالهما كمعدي
كرب وبعلبك فانهما ممتنعان من الصرف للعلمية والتركيب
فاذا نكرا انصرفا والاسم السابع فان قيل كان الواجب
عليه ان يقول الامام تشتمل الثاني معنى الصرف وان لا يكون الثاني سوى النكرة بالسنة حشو وسيبويه فان

وجه تحرير حروف اوردكله اوشبو بيك يوز
واقع فوى اون بركوشنه كنتنه الى قريه
سنه فلان فلان نام ادم قراصوى دار
الحصوله يدينه تذكر فرد بيرلمشد رفعلو لكن
اوله قده بره رلو ربخيد المنسوب قرقوكد
قلبانم فسر واليه سنه العكو



كان كل واحد منهما اسمان جعلا اسما واحدا [illegible] فان سميت به

لا يكون غير منصرف لانه من المبنيات فكذا لا حاجة الى هذا

المقيد [illegible] لان كلا فيها لا ينصرف وهو معرب [illegible] ان مثنيان

وكذا لا ينصرف مما المعرفة ينصرف في النكرة لبقائه بلا سبب الا

كان السبب الآخر غير العدل ووزن الفعل لان العلمية شرط في

غيرهما واذا انتفت العلمية انتفى السبب الآخر لانتفاء شرطه

وانتفاء [illegible] انتفاء [illegible] وقد بقي بلا سبب وان

كان السبب الآخر العدل او وزن الفعل فاذا نكر بقي على سبب واحد

لان العلمية ليست شرطا فيهما لانه لا يبقى بلا سبب على تقدير انتفائها

اما بيان انها ليست شرطا في العدل فلا استقلال العدل مع سبب

آخر في منع الصرف من غير العلمية فلم فلو كانت شرطا فيه لم يمنع

الصرف مع غيره لكنه يمنع الصرف من غيرها كثلاث فلم ينصرف

للعدل والصفة واما بيان انها ليست شرطا في وزن

الفعل فلكونه مانعا من الصرف بدون العلمية نحو احمر فلم ينصرف لوزن

الفعل

كرم بابخته الى [illegible] با تحر بيجي بوه

امان

شفقي مرافزا اصل اليه بورب وقطريا

[illegible] فقي جناب الستر

الفعل فلكونه [illegible] الصفة واما بيان انها ليست شرطا في

وزن لو [illegible] الفعل والصفة الا نحو احمر ان سميت به

جملة هذه [illegible] من قوله ينصرف في النكرة فانه غير منصرف

في النكرة عند سيبويه وحجته انه كان في الاول [illegible]

الا غير منصرف للوصف ووزن الفعل فلما سمي به كان ا

لوصف زائلا فاذا نكر راجع الى اصله الذي ثبت من

منع الصرف واما عند الاخفش فانه منصرف في النكرة

وحجته ان الوصفية الاصلية قد زالت بالعلمية و[illegible]

زالت بالتنكير فبقي على سبب واحد فيلزم عليه

الانصراف فمذهبه اكثر بعد العلمية مع انه غير

منصرف عنده فظهر من هذا ان الاستثناء على قول

سيبويه لا على قول الاخفش كذا ما فيه الف التا

نيث مقصورة كانت او ممدودة نحو حبلى وبشرى

وحمراء وصحراء كان غير منصرف في النكرة ايضا كما مر وكذا

امان

بحرا اولدي كوكل بره ول بر ادعلى جناب الستر

ضمان كوستر غفلان دره جبلي جاه طلب الستر

تشرف [illegible] ستر اولدب فتح [illegible] كلنارن اولدب

امان امان [illegible] البحه فنت

يلكمز مي احباب الستر

اياق بصدر تقطي [illegible] شكر قطا باقر

امان

[illegible] تحب اولم بر بالتاه مكك

[illegible] اتمكم

سز دير [illegible] اشارة اولدب [illegible] كان

ابرولي امان امان تحب اولم سلطان

چوق [illegible] تارم [illegible] الستر

وكذا فعلان الذي يجي مؤنثه فعلى كان كما اعلم الا عدم

الانصراف الاصول الالف والنون المزيدتان واعتبار

الصفة الاصلية عند التنكير واذا سميت به لم ينصرف ايضا للتعريف

والالف والنون فاذا نكرته زالت العلمية وبقيت الالف والنون

ثبت له مع منع الصرف نحو سكران وسعدان عند سيبويه

واما عند الاخفش فانه ينصرف في النكرة لانه لم يبق الا سبب واحد عنده

واما الجمع الاقصى نحو مساجد فانه اذا سمي به رجل لم ينصرف

لانه قد شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له نظير في الاحاد فان نكرته

لا ينصرف ايضا في قول الاخفش كما لا ينصرف نحو المرافق قبل التعريف

بعد التنكير اذا لم شابهه بالاعجمي بمنزلة السببين واذا كان

الامر على ما قلنا يجب ان لا ينصرف بعد التنكير علم منه مذهب

سيبويه ان التنكير لا يرد مشابهة الاعجمي وان جعلنا شبه

الاعجمي سببا واحدا والتعريف سببا آخر يكون انصرافه عند

الاخفش صحيحا بعد التنكير لزوال احد السببين بالتنكير كما في

الحمد لله رب العالمين

الرحمن الرحيم مالك يوم الدين

اياك نعبد واياك نستعين

اهدنا الصراط المستقيم

صراط الذين انعمت عليهم

بسم الله الرحمن الرحيم